





بسم الله الرحمن الرحيم

مكتبة عبد الله بن عثمان
عبد الوهاب بن عثمان اور دوی



۱۱۲

باسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله وجب له الوجود كما وجب له السجود وقاض به الجود ففاض
 عنه كل موجود على ما شرح صدرى لعقائد الاسلام وحقق الشرائع
 والاصطلاح والصلوة اذ كان على اشرف من وجده بقية الامكان
 وعلى آله بررة الكرام وصحابة الجيرة العظام مالا لا تلت الفورة البدر
 وبعد هذا فقد بصيبت من الفرائد علقته على شرح العقائد للعامة عود
 التقار في اسمه السبع بغزة الامانة نقطة باقتران جمع من الاخوان
 وخلص الخلة ن واعتناء لهذا الكتاب من مؤمنه الباب من
 اولى الابواب المحل الوردى واكرم من فوق الزوى لم يرد لم يرد من
 بدانية في الفاضل بلى ولم يسبح ولم يسبح من حوى مثل محال في الاول
 بواحد يربيه ناية افكار الفضلاء ونواذركم بقضاة مصانع الخطباء
 لا يذكرون الاول فيه قدم راسخ ولا يسبح راي لا يحكم رايه
 له ناسخ لو فاضله ابن سينا لفاضله مهينا ولو عاصره سجان وابل
 لم يسبح لفضائله من قابل ولو خطب يوما بعكاز لفاطه من ساعة
 قبل ان فاظ ولو كان ابكر في زمنه لما ذكر الناس من زكته ولو ساجده
 خاضع في سخاوة لجل خفا على عبادة ولو بارزه عمرو بن هند لبرز عمرو
 في موضع فذه قدوة للطائفتين اعيان الملة واركان الدولة والسوة
 في التفصيلين ما يتنى بالقود النظرة وما يتبين على القوة العملية
 باسط بناء الامن والامان ما يهتدى بالعدل والاحسان

انما هو من نور
 انما هو من نور
 انما هو من نور
 انما هو من نور

النور
 النور
 النور

العاصم الاكظم والملك المعظم بدر الدنيا والدين في الملوك والاسلا
 لا زال مسعودا وكما سمع محمودا وطورة الجلاء وكنا دكينا ولبني
 الملك حصنا حصينا واعلام العلوم تعلو بمن عنايته على فرق النور
 والويزة الولاية تتواخى كفايته الاسما السماكين وظاهر كفه من رسل
 مورودا يزدحم شفاء الفناء ديد والاقبال ويطن كفه سما يار البر
 منه الشاء بيب المن والامان فلقدم العام باسمك اللانعام ولقد
 خص الخاص باجل الاختصاص كن الزمان الظلوم والبربر
 العسوف العشوق قد عافى عن الاستعداد عذمت والاكفاله
 برة عتيبه ولم يحط من حبل نواله وجعل افضاله وسببا الاكفاله
 من جرف يار لا يد ثلم مال مناهل ولا يشعب صرع بالذي انكسار
 فكنت بركة من الزمان وامداد يد ابلان في الجديرة الحزن
 جينا واناسف وانا ونا طورا وانكسف وانكسف بلعل وليت
 وانكسف كالي بهر البيت ويدر اضاء الارض شرقا ومغربا وموضع
 رحلى من اسود مظلم واحيل نظري بواحد من العمل العظيم
 في سلك خضابه من الخزم والجولة وكان التكلف بكدي والندى لا يجدي
 لماه من علوانان وانواع المكانات مع ما في من انقضاء الحال
 وعدم انتاع المجال حتى يدرك الله في نسوبه هذه الاوراق
 وان لم يكن مالا في بظرفه اوراق لكن المرجو من سعة ناس
 كرمه ونسوة يادة محاسن نسبه ان يفضي عن مواضع رلك

طين
 قدين

النور
 النور

ويغض الطرف من مواقع حله وتعدر في فهم نصيب كل واحد لم يصل
 الى الحقيقة فهي فانه بقصور باغي من امر الضيف مفر وعلى هذا الاعتراض
 ما جئت عشت مفر على ان الامر به يفعل ما يريد وينقص من خلفه مشا
 وينبر وهو المستول لبيل الرشاد ومنه المبدأ واليه المعاد وما انا اوضح
 بالمقصود باذلا لانه المجهود **قال رحمه الله عليه** بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا في الضلال والجهل بالكتاب المجيد
 المفتح بالنسبة والتمجيد وعلا بانه الماء ثوره والخر المشهور كل امر
 ذي بال لم يبداء فيه باسم الله فهو ابنة وكل امر ذي بال لم يبداء فيه
 بالحمد لله فهو اجزم ومعنى بدهاء الامر ذي بال باسم الله ان تغدو به
 ونذكره بادعي بدعي وتجعل اول عمل تعلمه ذكره فتعقبه بانه عكس
 على ما هو المعنى الشايع المتبادر من بدهاء الشئ بالشئ وقد نص عليه
 العلامة في الكشف ووقع عليه عمل اهل الحل والعقد عن رسول
 الله الي يومنا هذا ولهذا قالوا ان بين ظاهري الحديثين تعارض اذ العمل
 باحدهما يفوت العمل بالآخر فالباء فيه للتصاق مثله في قوله داء ونهت
 بالله فان الباء لتصاق بسم الله لصوق الداء بالرجل والقسم بالله ولا يجوز
 حملها على الاستعانة اذ هي انما يتصور في الامور التي لها شان وخط
 من حيث ان الحديث افاد اننا قد ارجع لاعتد بها شرعا وان تمت حقا
 ما لم يصدر باسم الله فليكن بمنزلة الاستعانة بها في انما هو واما البدهاء
 في محقرات الامور فلا يتصور فيها ذكر نظامها بدونه حقا وشرعا نبر

هذا الحديث
 في قوله داء
 ونهت بالله
 فان الباء
 لتصاق بسم
 الله لصوق
 الداء بالرجل
 والقسم بالله
 ولا يجوز
 حملها على
 الاستعانة
 اذ هي انما
 يتصور في
 الامور التي
 لها شان
 وخط

هذا الحديث
 في قوله داء
 ونهت بالله
 فان الباء
 لتصاق بسم
 الله لصوق
 الداء بالرجل
 والقسم بالله
 ولا يجوز
 حملها على
 الاستعانة
 اذ هي انما
 يتصور في
 الامور التي
 لها شان
 وخط

على

علم العباد ومونا لذكر الله عن الابدال ولا على الملا بنة لان باء الملا
 يغيب تلبس فاعل الفعل الذي وقع في حيزه او مفعوله مجرور بحال
 تلبس بذلك الفعل كما في قوله خرج زيد بعشيرة واشترت الرمي اذ
 فيكون المعنى وجوب تلبس الفاعل بذكر اسم الله حال تلبس بعمل اول
 جزء من الامر المشروع فيه فيفوت المعنى المراد على اذ قد لا يمكن ذكر
 في بعض الافعال كالتكلم والاكل والشرب ومنشأ الاستنباه ما
 قبل من ان تعلق اسم الله بالفعل المقصود في قول الفاعل باسم الله
 تعلق الاستعانة او الملا بنة فظن ان الحال في لفظ الحديث على ذلك
 صحت قبل لا تعارض بين الحديثين اذ يمكن الاستعانة في عمل واحد
 بامرين وكذا صور مثل ذكر في التلبس بارتكاب تحريف ثم ان الانية
 الكمية المبداء بها كتاب الله بيان معنى الحديث وكيف العمل
 حيث وصف الله في اثناء التبيين بسمه يكون معطيا جلالا
 النعم وقابرها فانه بالحمد الذي ملو الوصف المجمل قبل الفراغ من
 امر التسمية فظهر ان التسمية تكون اذ ذكر الذات يجب تقديمها بوجه
 ما على الحمد الذي هو ذكر الوصف قدر ما يندفع به ضرورة امتناع
 الجمع بينهما في البدء فكون البدء بالحمد ايضا قريبا من الحقيقة
 واما جعل الابداء امر اخر فبما عمت افلا كني ما فيه وضايف
 عن حديث التوس بوجه اخر غير طائفة لا تطيل الكتاب بذكرها
في قوله المنوحد بجلال ذاته اي المستبده من توقد فلان براه به

هذا الحديث
 في قوله داء
 ونهت بالله
 فان الباء
 لتصاق بسم
 الله لصوق
 الداء بالرجل
 والقسم بالله
 ولا يجوز
 حملها على
 الاستعانة
 اذ هي انما
 يتصور في
 الامور التي
 لها شان
 وخط

هذا الحديث
 في قوله داء
 ونهت بالله
 فان الباء
 لتصاق بسم
 الله لصوق
 الداء بالرجل
 والقسم بالله
 ولا يجوز
 حملها على
 الاستعانة
 اذ هي انما
 يتصور في
 الامور التي
 لها شان
 وخط

احكام المصدر فيكون اضافة الجلال الى قوله وان معنى الامم وتجعل ان يكون معنى اسم الفاعل فيكون الاضافة المذكورة
من قبيل اضافة الصفات الى الموصوف فيكون تقدير الكلام المتوجه الى الجلالة وكذا قوله وكما اختلفت اما بين المصدر فيكون
الاضافة من قبيل اضافة الصفات الى الامم واما معنى اسم الفاعل فيكون الاضافة من قبيل اضافة الصفات الى الموصوف
فيكون تقدير الكلام وصف الكمال والجلال واما معنى الصفات فيكون من قبيل اضافة الصفات الى الموصوف
ولا حياء ولا جبروت ولا صفات ولا صفات غير ذلك من الصفات والامم كمال صفاته واما معنى الصفات فيكون
الصفوة فيقول العلم والقدرة والصفات وغير ذلك فانه لو لم يصف بها الاصف باضافتها الى كمالها والصفات والصفات
تطابق الاستحسان لانها من صفات الكمال فلا يصف بها فان قيل لا يجوز اضافة الصفات الى الصفات التي هي صفات الكمال
لانها اذا اضيفت اليه لم يكن له صفات غير صفاته التي هي صفات الكمال لانها اذا اضيفت اليه لم يكن له صفات غير صفاته التي هي صفات الكمال
فان قيل لا يجوز اضافة الصفات الى الصفات التي هي صفات الكمال لانها اذا اضيفت اليه لم يكن له صفات غير صفاته التي هي صفات الكمال
فان قيل لا يجوز اضافة الصفات الى الصفات التي هي صفات الكمال لانها اذا اضيفت اليه لم يكن له صفات غير صفاته التي هي صفات الكمال

المتقدم من صفات الجبروت من صفات الكمال لانها اذا اضيفت اليه لم يكن له صفات غير صفاته التي هي صفات الكمال
فان قيل لا يجوز اضافة الصفات الى الصفات التي هي صفات الكمال لانها اذا اضيفت اليه لم يكن له صفات غير صفاته التي هي صفات الكمال
فان قيل لا يجوز اضافة الصفات الى الصفات التي هي صفات الكمال لانها اذا اضيفت اليه لم يكن له صفات غير صفاته التي هي صفات الكمال
فان قيل لا يجوز اضافة الصفات الى الصفات التي هي صفات الكمال لانها اذا اضيفت اليه لم يكن له صفات غير صفاته التي هي صفات الكمال

والمتميزة والجبروت مثل العظمت في الوزن وقرب من المعنى قال
فيه جبروت اي كبره واراد ببعوت الجبروت صفات الافعال والتوا
الادناس والافزار من الشوب بمعنى الخلط والسمات جمع سم مصدر
وسم الشئ اذا اترت فيه بكني استعملت فيما حصل بالوسم ثم شاع
في كل علامة وفي عطف السمات على الشوايب بالغة في وصفه
بالاحكام والالبان والبراء عن وجوه الخلل والنقصان قوله
والصلوة لما كانت سعادة الدارين منوطه بعبادة الاحكام
الشرعية والعمل بها وكان اخذها من جهة النبي وم ووصولها
اليها من جهة الله واصحابه رضوان الله عليهم اجمعين صار الصلوة عليه
اصالة وعليهم تبعاً من روادف محله في فلا جرم اردت بهما
والسالم الظاهر الجلي من سطح الصبح ارتفع والبيئة التي الوافقة
ولا يبعد ان يكون المراد بالبيان آيات القرآن وبلغ ما عداها من
المجرات وفي افراد السالم وجمع الحج دلالة على ان الحج مع تعدد ما
في ذراتها بجمع السطوع وبشملها بطون التواطؤ ولوا دعاء وكذا
الحال في واضح البيان وضمير الحج والبيات راجع الى النبي وم
ورجوعه الى الله كما توهم بعيد في اللفظ اربك في المعنى لان اضافة
الشتق وما في معناه انما هي باعتبار المضاف فيكون المعنى
والمؤيد في الله الى الله على الوحيه والمقصود انهم مؤيد
بالجبروت على نبوته فيجعل الكلام ولا يفتح المرام وفي وصف الال

المتقدم من صفات الجبروت من صفات الكمال لانها اذا اضيفت اليه لم يكن له صفات غير صفاته التي هي صفات الكمال
فان قيل لا يجوز اضافة الصفات الى الصفات التي هي صفات الكمال لانها اذا اضيفت اليه لم يكن له صفات غير صفاته التي هي صفات الكمال
فان قيل لا يجوز اضافة الصفات الى الصفات التي هي صفات الكمال لانها اذا اضيفت اليه لم يكن له صفات غير صفاته التي هي صفات الكمال
فان قيل لا يجوز اضافة الصفات الى الصفات التي هي صفات الكمال لانها اذا اضيفت اليه لم يكن له صفات غير صفاته التي هي صفات الكمال

ومع الصلوة على محمد عليه السلام اللهم صل على محمد وآل محمد
فان قيل لا يجوز اضافة الصفات الى الصفات التي هي صفات الكمال لانها اذا اضيفت اليه لم يكن له صفات غير صفاته التي هي صفات الكمال
فان قيل لا يجوز اضافة الصفات الى الصفات التي هي صفات الكمال لانها اذا اضيفت اليه لم يكن له صفات غير صفاته التي هي صفات الكمال
فان قيل لا يجوز اضافة الصفات الى الصفات التي هي صفات الكمال لانها اذا اضيفت اليه لم يكن له صفات غير صفاته التي هي صفات الكمال
فان قيل لا يجوز اضافة الصفات الى الصفات التي هي صفات الكمال لانها اذا اضيفت اليه لم يكن له صفات غير صفاته التي هي صفات الكمال

والاعلام جمع علم وسير الاثر الثالث بالشيء نحو الجواز والفساد والحمل والحركة وانما ما ليس
 علم الشرائع والاحكام به علم التوجيه والصفات لان العلم الشرعي محقق
 الكلام والتفسير والحديث والفقه واصول الفقه وكلها متفرع على علم التوحيد والصفات

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 أجمعين

والاصحاب برهانه طريق الحق وحجابه اشارة الى وجه الصلوة عليهم وان طريق
 الحق يحتاج الى من ينجيه ويذيقه فيه رمز المباحث الامانة فكل من
 ما سلف انه ضمن خطبة الاشارة الى مقاصد الفن على الترتيب المعنوية من حيث
 الذات واقسام الصفات والنبوة والامامة رعاية لبراعة الاستدلال
قوله وبعد فان مبنى اما ان يكون معطوفا على ما قبله عطفاً على قصة
 والجامع ان ما سبق تمهيد للتصنيف وهذا بيان لسيب والعالم في الظاهر
 ما يفهم من السياق من مثل اقوله او اعلم او الامر جار على ما سبق البكرود قوله
 عنه فصل الخطاب وموضوع من الاقتضاب في من التخصيص والامانة
 والثناء من قرأها ودال على مكانها وهي العاملة في الطرف والواو مزيدة
 تعويضا عن صورة اما وتزيينا للفظ ولا يجوز الجمع بينهما لوجوب اما واما
 وقع في عبارة الغطاء من قوله واما بعد فان خلاصة الاصلين فليس من
 الاقتضاب في شيء بل ذكر فذلك لما سبق وضبط اجماله ببيان تفصيل
 لمنزلة ان يقال وبالجملة الواو فيه للعطف وفائدة اما تفصيل مضمون
 الكلام واستمرار اصفاء السامع وتفصيل الجمل الواقعة في ذهنه
 فناء مل **قوله** واساس قواعد عقاير الاسلام الاسلام هو الدين المنسوب
 الانبياء وحق الدين بانه وضع الله تعالى لهدى العقول باخبارهم
 المحمود اما ما هو خير بالذات ولا شبهة في انه يستل على اعتقاد حقيقة
 واعمالها والاعتقادات كما سيجي منها ما يقصد به العمل ومنها ما يقصد به

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 أجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 أجمعين

نفس

والاعلام جمع علم وسير الاثر الثالث بالشيء نحو الجواز والفساد والحمل والحركة وانما ما ليس
 علم الشرائع والاحكام به علم التوجيه والصفات لان العلم الشرعي محقق
 الكلام والتفسير والحديث والفقه واصول الفقه وكلها متفرع على علم التوحيد والصفات

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 أجمعين

نفس الاعتقاد والقسم الثاني هو المراد بعقائد الاسلام وهي قواعد له
 بنى عليها وانما كان هذا الفن اساسا للاحكام انما من مسائله كونه
 عبارة عن الملكة التي ينوسل بها الى معرفة واستتقف على نية هذا الكلام
 وهن الزينة اشارة الى قول صاحب المواقف في عدم المنافع الفن الثاني
 حفظ قواعد الدين عن ان يزلزلها شبهة المبطلين والزينة السابعة الاقوله
 الرابع ان يبين عليه العلوم الشرعية فانه اساسا واليه يؤول اخرها واقبلها
 وذكر لانه لم يثبت صانع قادر يرسل للرسل منزل للكتب منزله يثبت
 كتاب ولا منه ولا ما يتفرع عليها من العلوم الشرعية كالنفس والحرث
 والفقه وقد تحقق بما قررنا ان اصفاء التواعد الى العقاير ببيانها وانها
 متحدان بالذات متغايران بالمفهوم والاعتبار يرفع عن ذكر لفظ في
 شرح المناصب حيث عرق الكلام بانه العلم بالتواعد الشرعية الاعتقاد
 المكتسب عن الادلة البينة ثم قال وهذا هو معنى العلم بالعقاير الدينية
 عن الادلة البينة في ذكر ان لا تترك الاشياء مما يتكفلونه في هذا المقام
 ويتعسفون لتوجيه الكلام **قوله** علم التوحيد والصفات الموسوم بالكلام
 لما كان نتيجة هذه الصناعة بعلم التوحيد والصفات لتحقيق معناه
 اللغوي في اغلب اجزائه واشرفها وتسميتها بالكلام لتكسبه اعتبار بينه
 وبينها على ما سيجي تفصيلها جعل علم التوحيد والصفات عبارة عنها
 وجعل الكلام سميها معروفة بها وعلامة يدل عليها رعاية لهذه الكلمة
قوله المنجي عن غياهب الشكوك وظلمات الاولام اشارة الى المنقذ

فان مسائل العلم من مباحث ذاتها لا يقع
 والصفات والمباحث النبوية وما يتفرع عنها
 والصفات من حيث تعلقها بالاعتقاد ليس غايته
 ومن جهة انما اساس اساس العلوم الشرعية

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 أجمعين

الامام ما يؤتم به ومظهر النبأ لان النبأ
الذي يكتم فيه ومظهر النبأ احب اليه النبأ
ما يؤتم به ومظهر النبأ احب اليه النبأ
ثالثه للفن هي
الدين والاو

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

هذا ان يكون في جميع الاسماء والابواب

...

۵

[illegible]

والتعقيل في الكلام على انه مبتدأ ما بعده خبره كما هو الظاهر المناسب

وتعقيل تعقيل وقد صرح بذلك فيما نقل عنه حيث قال المقصود بذلك بيان الواقع لا الاعتراض ويؤيده استعماله في تركيبه ووجه العطف الاول بعض المحققين بان خبره في المعطوف مبتدأ بقرينة ذكره في المعطوف عليه وجعله خبرا عنه بالنسبة الى المعطوف في وقوع الانشاء ان خبر المبتدأ فصار ان جملة اسمية خبرية معطوفة على مثلها بلا حذو ووجه العطف الثاني بان لا يقتضي المفرد المعطوف عليه معنى الفعل فلم يكن في قوة الجملة فلم يلزم عطف الجملة الانشائية على الجملة الخبرية بل على المفرد قالوا ولا حذو في عطف الجملة على المفرد ولا في عكسه بل يحسن ذكر اذا روعي فيه نكتة ثم قال الامتناع في عطف الجملة الانشائية على الاخبارية في الجملة التي لها محل من الاعراب لكونها واقعة موقع المفردات لا عبرة بسببها واثره بالنقل عن العلامة وهو ان عليه بورد في ارفع الكلام قال الله سبحانه وقالوا احبنا الله ونعم الوكيل فان هذه الواو ليست من الحكي اذ لا مجال للعطف فيه الا بالارتباب ناو لا يعيد لا يلفظ المثل بل من الحكاية فيكون الاية محجة على ما ذكرنا قال و ليس هذا الجواز مختصا بالجملة المحكية بعد القول اذ لا يشك من مسكنة حسن فذكر زير ابو عالم وما اجهله وعمر ابو عجيل وما اجدوه وقد توفش في كلامه جعل الواو من الحكي اذ يمكن اجراء التوجيه بين السابطين فيسبب وايضا حسن المثال المفروب من غير تقدير المبتدأ في المعطوف ثم وجوابه ان اطمأن الاجراء المذكور من غير كون حسنا خبرا ما بعده يعرف كل من له درية في معرفة اسباب الكلام وقد صرح به كلام المعترض في توجيه

والتعقيل في الكلام على انه مبتدأ ما بعده خبره كما هو الظاهر المناسب

والتعقيل في الكلام على انه مبتدأ ما بعده خبره كما هو الظاهر المناسب

اجزاء

والتعقيل في الكلام على انه مبتدأ ما بعده خبره كما هو الظاهر المناسب

اجزاء وبتعقيل ذلك الكلام على انه مبتدأ ما بعده خبره كما هو الظاهر المناسب للمقام على ان المبتدأ والخبر اذا كانا موقفين بحسب تدريج المبتدأ على الخبر مطلقا في الكلام البليغ وعند خوف اللبس في مطلق الكلام فان قلت ذكر الادباء ان اضافة كلمة حسب غير معرفة اما تكون بمعنى المحسب او لكونه في معنى الفعل ولهذا يقولون يرت برجل حسبك فتجعله صفة وهذا عند السبك فتنبه حاشا قلت عانة ذكر اننا لا نتوقف في بعض المواضع بناء على التأويل المذكور وقد صرحوا بكونه مبتدأ في مثل حسبك زير وموشاي في كلامهم قال الشاعر حسبك في القوم ان يعلموا بانك ضيقهم عن مضرة في الحديث بحسب ابن ادم الكلايين صلبه الحديث ومما يدل على ذلك دخول ان عليه قال الله في فان حسبك الله واما المثال فتعديده رتبة عالم الاب وجايل صراعه فيجمل الاب وجوادة النهاية وحسنه امر دوني يدرك ولا يوصف لا يمكن اقامة البرهان عليه فلهذا قال موفد على نكته على ان تقدير المبتدأ فيه لا ينبغي عن ناو بل في الخبر وارتكابه بعينه عن تقدير المبتدأ ثم انه مع العطف المذكور تارة يجعل المعطوف عليه لانشاء التوكيد فيكون من عطف الانشاء على الا فساد الاشكال المعطوف على ما عطف عليه على انه محال لظاهر من غير دلالة وتوجيه للكلام بالاية نصيبه صاحبه وبعد التباين في انشاء الطلب الكفاية لا بما ذكره واخرى يجعله عن قبيل عطف القصة على القصة اذ لا يعبر فيه احيى اجل المتعاطفة خبرا وانشاء بل في الغرض المسوق له الكلام كمن التفتق ان القصة عبارة عن جمل متفرقة متناحرة بحيث يفتقر لغرض من الاغراض

والتعقيل في الكلام على انه مبتدأ ما بعده خبره كما هو الظاهر المناسب

نشأ

والتعقيل في الكلام على انه مبتدأ ما بعده خبره كما هو الظاهر المناسب

التي

وقد يقال شبه تلك الاحكام بموارد الشاربه على ما هو المعنى الاصل للشرعية
والما مطلق الاحكام بما ذكره من نبادر الفهم اليها عند اطلاق الاحكام **وله**
وبالثانية اي المصدق المطلق بالاحكام الاعتقادية واعترض عليه بان محجة
الاجماع من الاحكام الاعتقادية كما صرح به في التلويح من انما من مسائل
اصول الفقه واجب بان ذكر لا ينافي كونها من مسائل الكلام لجواز اشتراك
العلمين في مسئلة وفي تحت فان موضوع اصول الفقه هو الادلة الشرعية
من حيث انبائها للاحكام وموضوع العلم لا يتبين فيه فكيف يكون في الاجماع
من مسائل علم الاصول بل الحق انما من مبادي الكلامية اذ هو العلم الاعلى الذي
ينتهي اليه العلوم الاسلامية وفيه يتبين مباديها وموضوعاتها وجنبا زسا
والبحر في علم الاصول هي العوارض اللاحقة في كسبه افادة الاحكام كونه
وشرط وحكمه وسببه كما ان بحثه عن سائر الحجج من هذه الجينية **وله** ولما كان شروع
في بيان الباعث لتدوين العلمين ودفع لما يتوهم من انه محدثات الامور واهرا
عالم يكن في الدين وقد قال عظم شرا الامور محدثاتها وايكم ومحدثات الامور ومن
احد في ديننا هذا ما يبرهن فهو رد وحاصله انه ان اردت ان تبحث عن دليل
وجود الهان وتوحيده والنبوة وغيرها وبالجملة عن المبدء والمعاد بدعة و
محدث فذكرتم كيف القرآن مشحون به وان اردت ان الاشتغال به على الوجه
المتعارف فيما بيننا كذكر قسم كنه امر حسن وقد سمت اليه الحاجة لم يكن في زمن
السوية والنبيين وكذا الادلة المنصوبة والامارات الموضوع للاحكام
الفقهية كانت قايمة في زمانهم ولما كانت الملكة السمعان بالفقه حاصلة لاهلهم

وان لم يلبسوا

من الترتيب والله وبن وبالملة من البدعة ما هي حسنة فان الزمان مختلف والاستغناء
متفاوتة فقد يستدعي الوقت معلقا على امله رعايتها وان يكن اثنان فيختلف
ذكر **وله** لصفا عفا به علمه للاستغناء عن تدوين علم الكلام وقوله ولعله
الرفاج ما عطف عليه علمه للاستغناء عن تدوين علم الفقه قدمهما على ما عطف
بهما لا للتفصيل لانتساب المعام على ما لا يكفي بل لتقبل الزمان الحكم المعمل بها
اذا اورد عليه من غير تردد ولا تنظيم الكلام على احسن النظام ونسبته
على اكمل الانظام بفتح هذا التقديم كما يظهر لنا من العارف بالسيايل الكلام
وله فاشتغلوا بانفسهم والاستغناء لا يستحصل المقاصد الكلامية وضبطها و
تدوينها والمراد الاشتغال بها على الوجه المتعارف فيما بيننا من تدوين الابل
وتلخيص المقاصد والفرقاء لعفاء قراجهم كانوا يستحقون المقاصد من
مقدمان مقنعة ويستيقنوا بها بما يظنون الحرس واما بطون الاستغناء لان
من غير تكلف في تدوينها وتطبيقها على القوانين **وله** والاجتهاد والاستنباط
لاستخراج الحكم الاحكام الفقهية وضبط ما يخص عنهم وقت الاستنباط وانما
ذكره كتبت لفتح برهان من بعدهم اما المفيد فيطبق عمله عليها فيما يقن له في الغالب
واما المجتهد فيقف منها على مظان الاجتهاد ووجوه الاستنباط فيسهل طريق
الوصول الى مقاصده ويكون ذكره من الارشاد له على ان العلوم انما ينال مل
بتلاخي الافكار وخفايا الاحوال انما ينبغي بهر نقادم الاراء **وله** فسموا
ما ينبغي اليه اي سمو الملكة التي حصلت لهم من تتبع الماه خذواته كل الموارد
مع موافقة مواج الاجتهاد وشرائط الاستنباط فتمكنوا بها من معرفة جميع

ونسبها

الاحكام العملية عن ادلتها ولو بعد حين له ومعرفة احوال الادلة اجمالا سموها
 ملكة فصلت لهم من تتبع اللغة واستعمال العرف والشرع واهوال الدلائل
 العقل والنقل حتى يتهيأ لمعرفة احوال جميع الادلة الشرعية فان ادركنا الاحكام
 على وجه الاجمال تهبط تاما في معرفة العقائد برأي سموها ما يبيد معرفة العقائد
 من الملكة الحاصلة من ضبط المقدمات الصحيحة العقلية والنقلية مع معرفة وجود
 الاستدلال حتى اقتصر واعلم معرفة العقائد عن ادلتها بما يدره عليه قاطبة كونه
 وبوافد صريح كلام شرح المقاصد وهرنا انحاء الاول ان كل واحد من التعيينات
 الثلاثة منقول من مجموع المجلدات المصنوعة في تصديق كل واحد منها على ان بيان المراد
 الملكة الواحدة ومعرفة ملكات اذا اجتمعت في شخص واحد صار حال بسيطة
 هي مبراهة للمعلوم الثلث وادراكها في ذكر حال الهيئة الثاليفية على ان الملكة لو تعددت
 بتعدد متبوعها او تابعتها من العلوم لكان لكل علم عبارة عن ملكة متفردة
 فلم يقع تشبيه الملكة بالوحدة وجوابه ان المراد بما يفيد في توفيق كل علم ماله
 نوع احتصاص باقادة معرفة معلوما فلا تنفصل الثانية انه يلزم مما ذكر
 ان من حصل الملكة المذكورة ولم يحصل له معرفة شيء من مسائل العلوم الثلاثة
 بالفعل كان عالما بالافعال وفساد نظامه وجوابه منه حصول تلك الملكات
 من غير حصول معرفة شيء من المسائل نعم لا يقف معرفة الجميع ولا فساده فيه
 وحقيق المقام ان العالم بكل صناعة بالحقبة من عرف جميع مسائلها وادراكها
 بالنسبة اليه ثلث مراتب الاولى تهبط تهبطا تاما بان يحصل عنده مبادي
 باسم ما يتوقف عليه استخراجها وبسبب هذه المرتبة بالنسبة الى ذكر

الثلث

الرفان

معرفة عقلا بالملكة الثانية استحضاره اياه بالفعل بان ينظر في مباديها ويحصل
 منها مشايير اياه ويسمى عقلا مستفادا بالقياس الى الثالث ان يحصل
 له ملكة استحضاره بعد غيبوبة شيء من غير تحقيق كسب خبره ويسمى عقلا
 بالفعل واسمى العلوم وضعت وضعا اوليا بازاء ما يضاف اليه من
 انفس العلوم اعني التصديقات المتعلقة بمسائلها كمنها ما وجدوا مسائل
 بعض العلوم كعلم الفقه جربا من معرفة قضايا متباينة لا يضبطها فابط
 ولا خسر ما عده ووجد بل يتكسر بكنز الواقع وتبنايه حسب تزايد الحوارث
 فلا يرقى حصول معرفة باسرها بالفعل لا يصلح مبلغ من تعلمها فهو الترتيب الثاني
 لها اقامتها ملكة استنباطها لكونها مبراهة قريبا لها مقامها فسموها باسمها
 ووجدوا بعضا اخر منها شائرا غير ذلك بل مسائلها فقامت بمعرفة وادراكها
 مضبوطة كعلم الكلام لكن التصديقات المتعلقة بها اعني العقل المستفاد
 امر لا يتبدد وانه تعالى كما يوجد بغيره وكما يحصل بيزوله اجروا ما يبرهنا
 الامر في اعني ملكة استحضاره مجراه وسموها باسمه ثم انهم رجعت الى حواظهم
 اسمى العلوم في معرفة الاستعمالات علم مسائلها كما اذا قبل مثلا فلان علم الفقه
 للعلاقة القاهرة بين العلم والمعلوم ثم شاع ذلك وداع حتى صارت
 اسمائها ايضا فنخلص كرم من ذكر ان اسماء العلوم يطلق على مراتب الثلاثة
 المذكورة على ما يراها فالاشارة المتسمية ما عداها به ايضا كلفه لما كان
 الحاصل للثاني ان البناء معرفة حيوية من العلوم اما الملكة الاستنباط
 او ملكة الاستحضار حتى انه لا يراد بقولنا فلان فقيه او متكلم غير ما اشار

ما

بهذا التوضيح ما اوضح شجرة ما بعد ما اشار اليه التفسير بما كان اصل
 فيما سلف واذا احقق من اقله خرج الى المقصود فنقول ان اريد بالملك
 المذكورة ملك الاستنباط كما هو الواجب في علم الفقه فقد جعل ذلك عبارة
 عن اقل ما يوجب حصوله لان من مبلغ من بذل جهده في تحصيله وفقه
 وراه عند فكيف يتوهم حصوله بدون موقوفه من مسانده وبالجمله فالاستنباط
 التام للكل الذي اقيم مقام موقوف الكل مما يقتضيه العادة بامتناع حصوله
 بدون موقوفه منه وان اريد بها ملك الاستحضار كما هو الظاهر في الاصولين
 فالامر اظهر لان حصول ملك الاستحضار لا يكون الا بتكرار الحضور وانما
 قلنا كما هو الظاهر لان الشارع قد صرح بجواز كونه المراد منها ملكه الا
 استنباط علم الكلام واذا جاز ذلك في فني اصول الفقه اجوز بل
 نقول كلامه بهذا لا يحسن الاشعار به في الاصولين لكنه موقوف تاويل
 الثالث ما قبل من سياق الكلام اعني قوله عن تدوين العلمين وتفسيرهما ابوابا
 وفصولا ياءنه عن حمل ما ينبغي على المللحات فان اريد به تكرار التدوين وتكرار
 ما بعده لكونه عبارة عن جميع الالفاظ المترتبة اليه على المسائل وادراكها
 بل عن اتيان النفوس اليه على الانعقاد بالامسائل وادراكها لانها المو
 جودتان في العبارة والكتابة لا المللحات فيجب ان يكون التسمية والتعريف
 لاحد سبل المللحات فيرد عليه ان كلامه لم يشعر بان التسمية بازاء المدون وبكنه
 في انتظام كلامه ان يكون معناه ان العلوم كانت حاصلة للاوائل لكن
 لم يعنونوا بتدوينها وتبويبها وتفسير كل واحد منها باسم خاص لمعني اغناهم عن

ذلك

وذكر ولا زال ذكر المعنى ومست الحاجة الى ما ذكره من انهم يستعملون
 ما هو حاصل لهم وقت التدوين بالعقل كما كان حاصله للسلف وبه يفترون
 علما كما هم عدهوا باسماي مخصوصة وضيقوا كلاما بازا، نوع منه على انكر
 قد رقت ان بيان تسمية كل واحد مما سمى العلم حتى يجرى بيان تسمية ما وراء
 بشرة حال هذه التسمية فيما بينهم على الوجه الذي سلف حقيقة ثم ان جعل
 المسح والموقوف التفسير المسائل مما ياء به قوله في موقوفه كذا لان القول بان
 المعلوم مفيد لعلمه مما لا يتقوى به علمه محصل القول بان المسائل لكونها
 مفروضا يادلتها ينبغي مطالعتها موقفا وقياس ذلك على قولنا خبر الرسول
 يفيد كذا مشروبان المراد بالمسائل الالفاظ الالهية عليها ولم يرد اطلاق اسم
 العلم عليها في شيء من نسخاتهم وكذا تكرار ما جعلها عبارة عن ادراكها
 اذ الشيء لا ينبغي له والتحليل لتفصيله باعتبار متباعدة ما بين الشيء ونفسه
 بان يقال ثبوت من حيث انه وصف من الاوصاف ينبغي ثبوت من حيث هو هو
 على عكس قول ثبوت العلم لرب ينبغي صفة كمال تكلف بارد لا يلتفت الى مثله
 لاسيما سيما في الترتيبات وبعد ظهور الوجه الصحيح او بان الفقه عبارة
 عن موقوف الاحكام العقلية على وجه كلي غير متعلق بشخص دون شخص وهي مفيدة
 لموقفنا على وجه جزئي متعلق بشخص شخص ولو سلم استقامته في الجملة في الفروع
 فلا يتصور مثله في الاصولين على ما لا يخفى لان عنوان مباحث اي في كتب
 الفقهاء ثم غير العنوان وبني الاسم كانه قدس ولا ان مسئلة الكلام كان
 اشهر مباحثه فسمى العلم اشهر ابرائه ولما كانت التسمية كانت يعلم

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, with some words underlined. The text is written diagonally across the page.

العلوم العلية فان الظن لما وفيها فيكون فيها بالامارات **قوله** هذا هو كلام القدر
اي الملكة التي لها احصاء بافاد العقاب الدينية عن ادلتها اليقينية وهو
العلم الموسوم بالاطام عند القدماء فيكون المذكور في كثير من هو العقاب الدينية
وما ينفرد بها راعيا عليه من غير تفرق لازيد من ذكره . ومعظم خلافا الى
مسائله **الخلافة** . ونفي الصفات القدسية الى الموحدة الثانية ثم اربع
وقد وافقوا في الفلاسفة . الاول باب الجنة لان الثواب حق مستحق
على الله تعالى بسبحة المطيع بطاعة . والثاني يعاقب بالنار لان العقاب
جزاء للعصية يجب اقامته على الله تعالى . والثالث لا يعاقب الا لاحق له ولا على
قبل اما ان يدخل الجنة فثواب او النار فيعاقب او ليس في الآخرة الا فرقتان فرق
في الجنة وفرق في السعير واجب ان لو سلم صدق المنفصلة فلا يستلزم لا دخول
الجنة الثواب ولا دخول النار العقاب ومعنى كونها دارى ثواب وعقاب
ان الثواب والعقاب لا يكونان الا فيهما ولا يعني عليك ان الظواهر من الكتاب
والسنة قد نظمت على ان دخول النار جزاء لكفر والعصيان والامة قد
اجتمعت على فالقوارب الا فقصار على ان دخول الجنة لا يستلزم الثواب
نعموا اهل السنة والجماعة قال رحمه الله المشهور من اهل السنة في ديار خرا
والوراق والشام واكثر اقطارهم الا شاذ اصحاب انه الحسن علي بن ابي حمزة
بن سالم بن اسمعيل بن عبد الله بن بلال انه يروى عن موسى الاشعري صاحب
رسول الدعوى اول من خالف ابو الهيثم الجبائي ورجع عن منزهة الامة
الى التبع وم والجماعة الى طريق الصحابة وفي ديار ما وراء النهر المازن بن ابي

سکونت بخاری، الشریحون،

والسنة ان الحفلة انفسه في
عند الحفلة صدر الميكافيه
فتم في الحفلة والارباب
او النسخة عند الحفلة والارباب
مفرور في الحفلة والارباب
ان الحفلة في الحفلة والارباب
رج

والله اعلم بالصواب

هو البين وان لا يكون قريبا بالظن والتخمين **قوله** فانما هو المستقيم الذي جعل
 المنع عن الاستعمال بعلم الظاهر مقصورا على اربع طوائف الاول من متعصب
 بقدر روية مذهبه فيجزم له كبره في الحق في مطالبه والثاني من لم يزل
 يني بحصيل اليقين فيظنه في مباديه يفتي في الشك في قواعد الدين فعليه ان
 يتشم سمة العاجز ويتبين برز العجيز والثالث من موعود امر في حق
 طريق اليقين فغرضه من الاستعمال مقاصد لا يمكن من ابطاله ورده والرابعة
 من يتوغل في الحوزة الحكم فيقع في ظلمات النفس فرما يجب فكره ورده ولحق
 من ورثه **قوله** اهل الحق قبل ارادة اهل السنة والجماعة غير عزم فريضا
 في سلوك سننهم والافقة بسننهم كذا روح اشار به في كتابه تفسيره الحق
 اما ان لم يزلوا باطانية الخوف بل انهم انما انصرفوا بان في هذه السبل
 بسط لا يعيرون به صلاوة به بغير شعور ما توهم من ان يقولوا جميع ما ذكر
 في الكتاب على ان ما بعده في نفسه مما يراه في قول الحق تعالى لا يهتدون
 اسباب المعوذ بغير الله **قوله** اهل الحق **قوله** واما الصدق لما يتبين معنى الحق
 وموارد استعماله ومقابلة وحالة الصدق قريبا في اغلب استعماله **قوله**
 باقرية الحق واستعماله في الموارد المذكورة كما نطقه ان يتردد السامع
 على مما مر ادق في ذلك بيزه تفاوت في استعماله وان مقابلة ما ذكر في
 كلامه انما ان له رده ونقصا في الحق الواقع في نفسه فذكر ان بيزه في
 في استعماله فان استعمال الصدق في الاقوال اكثر من استعماله في الموارد الاخر
 وتسمية الحق في الحق على السواء وان منه به سواء كثر عرفا به بغير

مرادنا ولا تفاوت فيها بيزه ما ذكر ولها اقل وقد يفرق بيزه **قوله** ومعنى حصة
 مقابلة الواقع اياه اي كونه بحيث يطابقه الواقع وحاصل ما ذكر من الفرق
 ان الحكم المطابق للواقع له صنفان اعتبارا ببيان كونه مطابقا بكسر الباء
 فيقال له الصدق لانه الاصل الذي يجب اعتباره ووضع الاسم بازائه فان
 الاقرب الى الطبع ان يجعل الواقع اصلا ويناس الى الحكم الذي يتفرق عنه ويكون
 مطابقا بفتح الباء وبذلك الحق بالحق المصدق لانه الاصل لمعنى التحقيق والحكم
 ذكره الاعتبار جعل اصلا بناحية نفس الواقع والصدق زائلا زمان لما
 علم ان حقيقة المفاعلة للشاركة بين الاثنين **قوله** حصة الشيء وما يهتبه ما يهتبه
 فهو متوحيه لغيره بمعنى الما يهتبه ولم يعبث مفهوم ما معنى الحق لانه المناسب
 للبيان وفهم ما يهتبه الحق والحق في تقديم الفرق للتفصيل اي به وحده لا
 مع غيره فخرج به كبره الما يهتبه وخرج به هو متوحيه لغيره فان الشيء يكون
 موجودا اما هو متوحيه بغيره فيتميز الناق بالقباس الى الحسوان فانه بالناسق
 وحده بغيره انما لكن المراد ما به وحده بغيره لانه لا غيره انما فظهر
 بما ذكرناه لاحاجه الى ان يباله جميع ما به الشيء متوحيه لا فراج اجزاء وان كبر
 الضمير لانه **قوله** خلاف مثلا الصالح والذات مما يمكن تصور ان يكون
 فانه من العوارض فان كل عارض سواء كان غير لازم او لازما بينا او غيره فقد
 يمكن ان يتصور تقرر الوجود لمعروفه خارجا وذننا من غير ان يتقرر له وجود
 وان كان هذا المتصور محال لانه نفس خلاف نفس الما يهتبه والرايات فانه لا يمكن
 ان يتصور تقرر الوجود لشيء خارجا او ذننا من غير ان يتقرر وجود ما يهتبه او

والمعنى انما هو البين وان لا يكون قريبا بالظن والتخمين فانما هو المستقيم الذي جعل المنع عن الاستعمال بعلم الظاهر مقصورا على اربع طوائف الاول من متعصب بقدر روية مذهبه فيجزم له كبره في الحق في مطالبه والثاني من لم يزل يني بحصيل اليقين فيظنه في مباديه يفتي في الشك في قواعد الدين فعليه ان يتشم سمة العاجز ويتبين برز العجيز والثالث من موعود امر في حق طريق اليقين فغرضه من الاستعمال مقاصد لا يمكن من ابطاله ورده والرابعة من يتوغل في الحوزة الحكم فيقع في ظلمات النفس فرما يجب فكره ورده ولحق من ورثه قوله اهل الحق قبل ارادة اهل السنة والجماعة غير عزم فريضا في سلوك سننهم والافقة بسننهم كذا روح اشار به في كتابه تفسيره الحق اما ان لم يزلوا باطانية الخوف بل انهم انما انصرفوا بان في هذه السبل بسط لا يعيرون به صلاوة به بغير شعور ما توهم من ان يقولوا جميع ما ذكر في الكتاب على ان ما بعده في نفسه مما يراه في قول الحق تعالى لا يهتدون اسباب المعوذ بغير الله قوله اهل الحق قوله واما الصدق لما يتبين معنى الحق وموارد استعماله ومقابلة وحالة الصدق قريبا في اغلب استعماله قوله باقرية الحق واستعماله في الموارد المذكورة كما نطقه ان يتردد السامع على مما مر ادق في ذلك بيزه تفاوت في استعماله وان مقابلة ما ذكر في كلامه انما ان له رده ونقصا في الحق الواقع في نفسه فذكر ان بيزه في في استعماله فان استعمال الصدق في الاقوال اكثر من استعماله في الموارد الاخر وتسمية الحق في الحق على السواء وان منه به سواء كثر عرفا به بغير

هناك فان التصور والمصور محالان ههنا يظهر ذلك كما نرى الصادق ونؤمن بعضهم
 ان معنى كلامه انه يمكن تصور الانسان بدون تصور عوارضه فصوره
 بالكلية اذ المصور بالوجه يمكن بدون تصور الزايات ايضا فورد
 عليه ان بعض العوارض اعني اللوازم البينة لا يمكن تصورهم مع وجود
 تصورهم فاجاب اولاً بما ذكره بعضهم من جواز كون المستلزم لتصور اللازم
 تصور الملزوم على وجه الاحتياط فيمكن تصور به دون الجملة وتانياً بان
 زمان تصور الملزوم غير زمان تصور اللازم فاشترك في ذكر الزمان وتبين
 ذلك بان تصور الملزوم مع تصور اللازم لا سبب موجب له والاما
 جاز بقاؤه مع زواله وانت مع استغنائك عن هذه التكاليف بما قدم
 لكن من الوجه الصحيح يجب ان تعلم ان انفكاك تصور اللازم عن تصور
 الملزوم يهدم فائدة اللزوم البينة وعدم كونه سبباً موجباً لا يتحقق كونه
 معداً ولا وجوب تقدمه بالزمان ولو كان معداً لما جاز مجامعة على ان
 من اللوازم ما يتم تصور ملزومه الا مع تصور له كما ان مقتضى بقائه بالبينة
 الا الاخر ومنها ما تصور ملزومه لا يتقدم تصور له كالحال بالنسبة الى
 اعدادها **قوله** وقاله ان ما به الشيء موقوف باعتبار حقيقة اتي في ضمن
 افراد حقيقة فعل هذه الاصطلاح لا يقال حقيقة الفعلاء بل ما به حقيقة خلاف
 الاصطلاح السابق **قوله** وباعتبار شخصه موقوف فيكون الهوية لمعنى الشخص
 وهذا هو الاثر وقد يستعمل معنى الشخص **قوله** والوجود الخارجى ايضا
قوله والشيء عندنا الموجود اى هما متساويان صدقاً وامانة بل هما مترادفان

ذكر

فذكر الشارع ان كلامهم مندرج في ذكر المحققين على انه لا يراد منهما
 الا يري ان الممكنات محتاجة وجودها الى الوجود غير محتاجة شئتها فان كل
 شئ في ذاته قد ذاته وان لم يتصور غيره اصلاً ولهذا يوصف الماهيات بالوجود
 والامكان نظر الوجود وانما لا يوصف بها بالشيء الماهيات وبغير حمل الو
 دون الشئية فالامر الخارجى باعتبار تفرده في الخارج يقال له موجود واجباً
 امتيازاً فيه عن غيره وصح انفراد بالاحكام يقال انه شئ والمفارقة لما اعتقدوا
 من تفرع الاشياء في الخارج منفكة عن الوجود مع عدم امتياز المعدوم والفر
 بالاحكام في الخارج فاعرفوا شئيتهم **قوله** معناه لا يربى التصور على ان
 المستور فيها بين المجهول من الحكماء والممكنون قالوا والحكم بغير ائمة ايضا
 بدمى حلاً قال امامنا فانه تقدر لانبائه بالبرهان ومنهم من تقدر لتعريف
 مفهوم الوجود زعمائهم بانه كسبة ومنهم من قال باستحالة تصور **قوله**
 فانه بل حاصلة ان الوجود اما مراد بالشئية او لازم بين لافا حكم بالوجود
 على ما علم انصافه بالشئية لغو ومحقق الجواب ان انصاف ذات الموضوع عنوانه
 والاصح ان يحسن ان يكون بالفعل لكن لا يجب ان يكون ذلك بحسب الامر نفسه بل يكفي في
 ذكر فرض العقل كذكر هذا الشأن ما نحن بصدد فانه ما نظرنا الى العالم متجدداً
 امور متفرقة كسب النظر مناهضة بالاسماء والاحكام فاعتقدنا اننا اشياء فحق
 نتوجه الى تلك الامور ونسحقها باللفظ الماشيا بآداب ذكر لا اعتقاد الذي هو المحدث
 عبارة عن الفهم الغرض العقل وحكم عليها بالوجود في نفس الامر فطاهر ان
 ذكر حكم منبذ بل ربما لا يكون بغيرها فالحاج الى ابيانه وانبائه بالبرهان كما يصح

الان

بعد من لا يري ان
 كسبة او غير ذلك
 او تجزئة او غير ذلك
 الفسوف الى شئ
 بعد تصور العقل
 اصح من الخشوع
 والبرودة وكالتصديق
 والادب لا يجتمعان

بذكر ^{قوله} ثم ثبت بعض الاشياء بالبيان وبعضها بالبيان ومثل قولنا
 واجب الوجود موجود فانما قسمنا المفهوم بحسب القسمة العقلية اما بقتض
 ذاته وجوده او عدمه ولا يقتض شيئا منها محققا عندنا مفهوم يقتض
 ذاته وجوده ورفضا معبر عنه بلفظ واجب الوجود وحكم عليه بالوجود الخارج جتي
 وكما في اثباته بالبيان وبمثل ذكر قولنا ثابت ثابت اذ لم يجر
 لتأنيده الاضاف بالثبوت حتى نغير عنه بلفظ الثابت فيحكم عليه بالثبوت
 في نفس الامر فالمفهوم من لفظ ما اتصف بالفعل بالثبوت في نفس الامر فيكون
 الحكم لغوا وليس مثله ايضا وله انا ابو الفتح بالنسبة الى من يعرف انه
 مسمى بذكر الاسم ولا قوله وشعركا شوي فان اضافة ذلك الموضوع فيها
 بوصف بالفعل بحسب نفس الامر كمن يسمي المراد من محمولها مفهومه الظاهر بل
 ما يراه عليه كسب الشهادة من كمال الفصل ونهاية البلاغة ونحوه تدرك ما
 احسن صدره في نام عينه وفواد كسيرى مع العقاديين بارضا فرفول كنفنا
 بتوفيق الله عز وجل حاله وحلية المقال من غير طلبة ولا يجمع في حركته قبل
 او يقال فاذا بعد الحق الا القليلة ^{قوله} وحقق ذكره بذكر الحكم كلف
 باختلاف العنوان وباختلاف اقسام اقسام الموضوع به كسب الامر او
 العقل والسر في ذكر ان كل فقيه يستعمل لاي حال على عدد من عقد الموضوع وهو
 اقسامه وان الموضوع بالعنوان وعقد المحل وعنوانه في تصور المحل و
 الاول كما ان يكون معلوما للثاني مجرولا مطلوباً ان عقد الموضوع
 قد يكون مستمرا في المحل المستلزاما جليا فيكون الحكم لغوا وقد يكون كذا

براما لا يكون مستمرا او يكون مستمرا فيكون الحكم ذاك غير مستمرا بهما
 الامكان في تصور الطرفين فقط اوضح انقسام احكام او جزئية او حصرية او غير
 ذكر او نظر باحكامها بالبيان ^{قوله} من تصور انما والتقدير ان يكون
 وباحوالها اي بنسبتها اليها بران المراد مطلق العلم بالشئ اعم من هذه الثلاثة او
 لا دليل على اختصاصه بواحد منها كما لا حاجة اليه ومن يبرح القول ما قبل ان العلم بهما لا يستلزم
 الانواع بمعونة المقام ويستغنى عما دعه ^{قوله} المقتض بان لا علم
 بجميع الحقائق بغير ان فهمها يعود الى حقائق الاشياء وهو عام متفق فيكون
 معنى الكلام العلم بجميع الحقائق تصور ما هي تارة وتقدر تارة وباحوالها
 لنا ولا تفي فساد به في كل علم نوع منه هو التقدير بباقي المقام ولا حاجة
 في ذكر التفسير المتعارفين في ما بين الفهم والمعرفة كالتوهم -
 والحوار ان المراد الجسدي ان المسمى منها ثبوت جنس الحقائق وكذا العلم
 بكونه البيان على ان ما ذكره لا يستغنى عن الحل على الجنس ايضا او العلم بثبوت
 الجميع ايضا غير محقق ورد به الجواب بان لا غنى عن حمل الكلام على العلم بثبوت
 الحقائق او المقصود هو التنبية على وجود الحقائق وكذا العلم به حتى يستدل
 به على وجود الصانع فانه الاستدلال لا يكون الا بالمقدمة المعلومة واجيب
 بان الكلام على توجيه الشارح يدل على تحقق العلم بثبوت الحقائق مع تصور انما
 والتقدير باحوالها بناء على ذكر القول بالبرح والمقصود لا يتم بدون هذا العلم
 لكن المعنى من غفل عن وجوده ووجوبه ايضا وكن نقول او لا يمنع هذا الجواب شئ
 لا مستنده والشارح عنه يرى وثانيا القول بان المقصود الاستدلال وهو لا

الحق
المتحقق
بما هو
موجود

بدون التصديق بها فمع تصور اننا والتصدق باحوالها انما على ما
اشتمل عليه كلام المحقق والمجيب فليس من الغرض من هنا مجرد التنبه على ان
لجنس العلم المتعلق بها تحقار واما زعمه السوفسطائية من نفيها راسا
ثم بيان العلم حتى يحصل عنه ان كل ما شهد به تلك الاسباب فهو معلوم
لنا ثم ياء هذا الامور المعلومه بشرا وترا مقدمات يمسك بها في المطلوب
وهذا هو التحقق الذي عقد عليه الشارع حل كلام الحق فلا يكون من الخا
يطي خط عشوا ~~منهم من ينكر حقايق الاشياء~~ ويزعم انه ليس بها
ما هي ان تحمله وحقايق متميزة فضلا عن انقضاءها بالوجود وانساب
بعض الامور على وجودها بل كلها خيالات باطلة واوام لا اصل لها مثل
ما يظهر للحالم والجبرسم والحاصل انهم كما ينكرون العلوم النفسية و
القضايا المتعلقة بها كما ذكر ينكرون العلوم النورية والماهيات المنكشنة
بها ~~ومنهم من ينكر بشورناهم لا ينكرون انفس الحقايق لكنهم~~
ينكرون تحققاتها وانقضاءها بالوجود في نفس الامر ويعترفون بشورناهم بالنسبة
الى المعقولة حتى يقولون ان العمل من بالنسبة الى ~~الامر~~ ~~الامر~~ وجلو
بالنسبة الى غيره وليس فيه اجتماع النقيضين اذ ليس للعمل وجود في نفس
الامر فضلا عن تكيفه بالكيفيتين والادارية امثل طريقة منها حيث يتقوا
عند كتمان الامر لديهم والتبطل الحال عليهم والعنادية اشوا ~~وا~~
حيث رفضوا الشهاداة القوية والشاهدان الجلية بشبهة فاسدة
وما احسن قول ~~قال~~ وان لم يصرف في ذكر المقال لا يمكن ان يكون

في اشياء

لط

نهيات

ر

في العالم قوم غفلاء يتحلون هذا مذهبها ويتشبهون الى الفرق الغفلة بل كثرنا
سوفسطائي في موفيه غلط ~~ان لم تحقق في الاشياء~~ ~~يريد ان لم يكن النفي~~
ومنا مخصوصا ومعنى معين عارضا للاشياء ثابتا لها بل ~~لا~~ من قبيل
الخيالات الفاسدة والاوامام الباطلة لم يكن الاشياء منقبة اذ النفي هو
الموصوف بصفة النفي اذ لا نفي لا انقضاء لشيء من الاشياء به فليزيم تحقق الاشياء
وان تحقق معنى النفي وانصف به الاشياء حتى انتفت فقد تقرر ما عليه من الما
وتغير حقيقة من الحقايق فليزيم بطلان مذهب الفناء وبنا ناطق رهم الحقايق
لا العندية اذ بهم لا ينكرون الحقايق بل يشورناهم ولم يلزم ذكر ما ذكرنا ولهذا
كان هذا الاليل قبا سار باننا صا الى لا بطلان ~~الحضم~~ ~~لا~~ الاثبات مذهبنا
وهذا معنى كونه الزاميا لا ما توهموا من ان قياس جدلي مركب من مقدمات
مسلمة عند الحضم وان لم يكن مسلمة عندنا لظهور فساد بل الحضم في هذه المسئلة
لا يمكن مجاولة اصلا بذكر الوجوه اذ لا يعرف معلوم كما صرح به الشارع
في اخر كلامه والنسبة انما كانت مما قيل في فساد الجدل انه يبين الزام الحضم
فقط ان كل ما يبين الزام الحضم جدلي مركب مما عو عنده مسلم فتزعموا انما
هذا الزام على العنادية وفي عدم ثبوتها على العندية ظنا منهم انه اش
الى ما ذكره في شرح المقاصد من ان كلام العندية والعنادية مشتمل على تناقض
ظاهر حيث جزموا بصرف المقدمات التي تسكوها وباستلزامها المطلوب
وكتفية نفس الامر وليس الامر على ما زعموا بل ذكر الزام على الطائفتين في
الطار بحق العلم بحقايق الاشياء في الجملة وهذا الزام على العنادية انما

النفس الحاقين على الوجه المخرجة صدر البحث والحسن قد يغلط كثيرا
 نسبة الغلط الى الحسن يجوز باعتبار ان سببه كسبه الحكم اليه وخصيص
 غلط ببعض المواضع باعتبار انه معلوم متفق عليه يؤخر مقدمة
 بسنده بها على غلط وعدم الاعتدال بسنده فيقال يظهر فيه غلط
 او لا شهادة لهم لا ينافي الجزم ببعض انشاء السباب الغلط فان
 قلت اننا احاطة لسباب الغلط برمتها حتى يوزن انتفاء جميعها قلت لاحاف
 لنا انه موقوفة ذكر كل الواجب انشاء في نفس الامر ومصادف حصول الجزم
 بالمحسوس من بديهة العقل وما ظن من ان العقل بديهة جازع بذكر فهو مستوفى
والاختلاف في البرهني جواب عن شبهة النسخ في البرهنيان كما ان ما
 قبله جواب عن شبهة النسخ في الحيات وتبعه جواب عن شبهة النسخ في النوايا
 واما قوله ويعبر بشبهه بغيره في كل ما انظاره قبيحة فوابه ان ذكر غير قادم
 لانه الجزم بها ولا يثبتها لان العقل انما يجزم بغيره لا بغيره حتى يحتاج في ذكر
 الماد في الشرائع ورفع الاحتمال لا حتى لو عن له شيء منها لا يلتفت اليه وبعلم
 بطلانه اجمالا لكونه مصادما للضرورة ولو قصد في الحل فيما احتاج اليه
 التوا والثناء ملكن لا لخصيل الجزم بل دفعا لخرقة التعلم وجزا بالصبغ
 الافهام العاصرة في مظان الزلل وهو مستوفى في بناء على ان كسبه يمكن
 توبيخه لا كما قال الامام من ان برهني ولا كما قال بعضهم من انه يعسر علينا تخفيف
 العبارة الشائعة عن ما بينه وافتار بديهة التوبيخ لكونها احسن ما قيل في توبخ
 واكتشف عن حقيقة والاول منها احسن من الثاني لان مفهومه في نفسه امر واضح

في هذا البحث قد ظهر ان
 البرهنيان لا ينافيان
 في البرهنيان كما ان ما
 قبله جواب عن شبهة
 النسخ في الحيات

ونسخ حلي لا يحتاج في فهمه الى افتراء وتفسير ولا الى انظار دقيقة والجاهل عميق
 ويمكن تطبيقه على المذهبين المشهورين من بين المتكلمين في مابنية العلم والثاني
 لا يوافق في شيء من ذكر كما بطل على موصفه ويمكن ان يبين اشارة
 الى ان المراد بالمراد كور ما يبيع ان يستحق عبارة دال عليه وان المراد بالمراد
 ما هو باللسان كما هو المتبادر لا ما هو بالقلب وما هو خلاف النسيان مصحف
 فبشمل ادراك الطراس ولو موافق لما ذهب اليه الشيخ الاشعري من ان ادراكها
 من قبيل العلم وهو المختار عن المتأخرين والجمهور على ان نوع من الادراك مختار
 عن العلم بالمابنية وهو الكسب للعرف واللفظ صنفه توجب تفريق الاختلاف ولا
 خلاف ان بين العالم والمعلوم نسبة خاصة براصدا لا وله كما لثاني والثاني معلوم
 لا اوله وبيع النسخ والتفريق مذهب جمهور المتكلمين الى ان ذكر هو العالم اذا لا
 علم بكون الامر الزاير فيعلوه من مقولة الاضافة وفسروه بان يميز لا يحتمل النسخ
واثبت التأخر وراء ذكر صنف تفريق هي ميراث وهو جعل العلم عبارة عن غيرها
 فصار من الكينيات النفسانية وصار تفسير ما ذكرناه وان تفريق توجب تمييز اي
 كشفنا لشيء فخرج به ماعدا الادراكات لا يحتمل التمييز اي لا يحتمل ولا ينامد
 بل ينافيه ويدفعه وحاصله انه لا يكون مع عدم التمييز احتمال تمييز التمييز وتجويز
 وقوع لطف الخ لانه لا حال ولا مآل لا في نوع الوهم والشك والظلال
 شيئا منها لا يدفع التمييز بل يجمع مع كل واحد منها احتمال وقوعه اي
 او مساويا او مرجوحا وخرج ايضا اعتقاد المحقق والمعيد في جامع تجويز
 وقوع التمييز مالا لانه لما لم يكن ثابتا مستندا الى موجب حاز ان يزول

بل

بعضهم

بل يجعل به اعتناء والتفكير كذا فالعلم فانه لا يبقى معه مجرد التنبؤ لا الى
 كونه جازما ولا الى كونه ثابتا فيكون العلم عبارة عن معرفة تتعلق
 فان تعلقت باحد النسبة الدائمة بغير تصور وان تعلقت بغيرها
 انما بيان ان تعلقت بغيرها وسليما ان تعلقت بارتقاء او على الترتيب
 الاول يكون عبارة عن نفس التعلق ونفس العلم والتصور والتقدير باعتبار
 متعلق على ما عرفت وهذا توجيه لهذا الترتيب وجيه وتفسير لقاعدة با
 لقبوله جدير به ليس فيه ارتقاء به تعلق مستبعد ولا التزام بنفسه مستبعد
 تفصيله جملة ما قبل فيه وبمعرفة من سمعته بيان بغيره بسند على مرتبة بسيطة
 الكلام يضيئ عن احاطة نطاق هذا المقام بناء على عدم التفسير بالمراد بالمقام
 ما ليس من الاعيان الخارجية كلياً كما ان اوجرت في قدر الخلاف في جعل الادراك
 المتعلقة بالاعيان من قبيل العلم في الكره قبل التمييز ما بين المعاني لافراد
 ومن قال له اطلعت لادراكه فان قلت كيف يستقيم هذا التفسير وتعلق
 العلم بالاعيان الخارجية كما اذا علمت باياضاً خصوصاً ~~فان قيل~~ ^{في محله}
 قبل الشاهد وكما اذا اختلفت به بغيرية المادة قلت هذه معلقات
 من اشد ما بالان مكان ما بالعرض فان المدرك الاول والاولى في الصورة
 الاول مفهوم كلي وفي الصورة الثانية امرضيا والخيال وان كان به
 الاشياء محضاً عندنا لكن يصح تعلق العلم به لا تعلق القيام به بل تعلق الوقوف
 عليه وليس ولا واحد منهما من الاعيان بل هما من قبيل المعاني لكن بطريقها
 لا امر خارجي وكونها وسيله الى معرفة بوجه ما لشيء الى حاله فيها

والتصور

وللتصور ان يباينها لا يتأين لها اي متعلقا بنا على ما صرح به في كتيبه
 ولانه لا تناقض حقيقه بين الادراكات الا يرى ان الايجاب والسلب يتعا
 عند الجهد والشك والتناقض ان لا يقع ارتقاءها كما لا يقع اجتماعها كقوة
 النسبة وارتقاءها قوله علم ما عرفت اشارة الى ضعفه ونايا الى المثال
 السابق وعوامطة الكذب قد صرح به حيث ان ذكره يطل كثر من التوابع المنطقية
 ويوجب حصول التوابع للتصور ان الغير المطابقة كما اذا اعتقدنا ان حيوانا
 صرا لا اللهيم الا ان يقال انه ليس تميز قال وفي اعتبار التنبؤ للتصور والتصور
 العلم مشروطا بالمطابقة وعدم احتمال التنبؤ ايضا اشكاله ولعله اراد بذلك القوا
 ما يقال من ان تقيع النساء وبين منسا ويا ان وتقيع المتباينين متباينان وتقيع
 الاعام اخص وايضا عكس التنبؤ عبارة عن جعل تنبؤ المحل موضوعا وتنبؤ
 الموضوع محولا فبذلك علم ما ذكر بطلان الاصطلاح المتعلقة بتكس التنبؤ وارا
 بذكر الاشكال ان يلزم ان يكون تصور الشيء بوجه ما تصور اعلم بشروطها بالتصور
 بثبوت له تصديقا بيقيناً اذ لم يحصل هذا التصديق عندنا لم يحصل عدم احتمال التصور
 للتنبؤ لكن التصديق مسبوق بالتصور فاما المدور او التسلسل على
 انك قد عرفت ان اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنوان لا يلزم ان يكون
 بحسب نفس الامر بل بحسب الفعل وهذا هو كثر الاول في غاية السقوط اذ المحولات
 في القضايا المذكورة ثابتة لما اردت موضوعاتنا فيكون صادقة قطعاً غاية ما في
 الباب ان عقود موضوعاتها غير ثابتة بحقيقة نفس الامر ولا بغير ذكر ثبوت
 عقود محولاتها على ان يمكن ان يتفق عندنا بارتقاء بيا وبيل وعوضا هو ثم ان العاقل

ان يجعل الطلاق التنبؤ مع امور الكثرة
 من قبل المسألة والجموع بناء
 المتأخر الشرح والجموع بناء

اذ انصف وناو مل مال المعلومات القنورية في نفس مجردة عما يتارزها غالبا
من وقوع نسبة ما ملحوظ معها اجمالا او ارتفاعا لم يجد بينها تنافيا وارتفاعا
اصلا خلاف المعلومات القنورية فاننا علمنا في وقوع وارتفاع اذ اننا
لا نطرح العقل مجردا من افعين وجودا وعدمه البتة واما جوده فوجبه
التوفيق للتصور الفهم المطابقة فتدبر عنه بان التصور لا يتصف بم
المطابقة اصلا وكمن ذكر ان كل علم تصور الى ان او تصدقنا فله اربابا واعلم
لنعملة لانه ظله وحكاية عنه فهو بذكر الارتفاع سبب لاكتشافه عن العالم
ولا يمكن ان يكون سببا لاكتشاف غيره اعملا ولما كان المقصود من العلوم القنورية
موجود ملاحظ ما هي ظلاله وحكاية عنه لئلا يمكن من اجراء الاحكام عليه ولما
مكن ان كل علم مطابق لما هو ظلاله وسنوف معنى هذه المطابقة فيما بعد
كل تصور مطابقا للمعلوم البتة خلا العلوم القنورية فان المقصود منها
ليس ملاحظ ما هي ظلالها بل ما كان بل الوقوف على وقوع نسبة معينة بين
مفهومين معينين في نفس الامر وارتفاعها وهما طرفي تعين احدهما وارتفاع
الاخر مرتفع البتة وكل واحد منهما يمكن ان يتعلق به تصديق بعينه سببا لاكتشافه
على ان موالوق في نفس الامر فلا جزم في العلم التصديقي لوقوع المطابقة
وعدها فان سببا لاكتشاف ما هو في نفس الامر كانه مطابقا وعلماء ما
سببا لاكتشاف غيره بكونه غير مطابق وجهلا لانه كل واحد منهما انما يكتشف معلوم
على ان حال النسبة المعينة فانفتح ان كل تصور مطابق البتة خلاف التصديق واما
تصور الانسان حيوانا حسيما لانه لا يفتد انكشف مما سبق ان لتصوره الحيوان

واشياء
تجانب

تجانب
تجانب
تجانب
تجانب

تجانب

تجانب

الحيوان انما علقا مع الزر وافراده لا بعينه سببا لاكتشافه ولا خطا فيه
اصلا لكن احاطا فزعم ان المعلوم المكتشف هو الانسان فالحطاه انما هو
في هذا الحكم الفهم الاجمالي لانه التصور وكشفه لا يراه فركض مفهوم حيوان
الحيوان في الزمان يحصل له تصور ما يطابق من افراد الزر في الكلام فيه و
قد حصل فيه وكحل انه بلا خطا افراد الالباب في حاله مثلا كل حيوان في حاله
ضاحك كمن يوج علمه بهما موزيد وعمره وبك فليكون الحكم صادقا قطعنا ان
تصور الموسوع مطابق لا يمكن ان يتا له المقصور افراد الزر والحكم عليها
لانا نقول مفهوم الحيوان الصمد لا سبب الا لاكتشافه ما يطابق ويصدق
عليه فان حكمت على ما هو سبب اكتشافه والى بلا خطا فحكمنا انما هو على افراد
الزر وان حكمت على افراد الانان وجعلت هذه المفهوم بحسبه الاملا
خطتها بناء على اعتقاد انه يطابقا فاما ان الحاصل في ذهنك لمفهوم
الحيوان الصمد بل مفهوم اخر مطابق لتلك الافراد واما ان كنت قد تصور
افراد الانان بوجه مطلق مع اعتقدت وجود مفهوم الحيوان الصمد
لها فنهنا نقل من هذا المفهوم اليها انما كمن اللفظ المسماء فذكر الوجود
المطابق هو السبب على خطها في الحقيقة لا هذا المفهوم وهذا هو السر في علمك
انصاف اذ ان الموضوع بالوصف عنوانه بحسب الامر بل بحسب في العقل
فقد برر ولقد كشفنا بهد الاطباء عن حقائق هي لب الابواب ودقائق تميز
النشر عن الباب **من** وينبغي ان يحل التي على الاكتشاف التام بل في ذكر
لانه هو المنادى من لفظ التجلد في بابا الى البابا المستفاد من صيغة

المتفعل بالظن الذي سمعت يشهد بذكر موارد الاستحالة **قوله** فالظن ان
 بسبب من الاسباب ارادة ذات تعالى كلف في حصول صفة قاذية بها
 به توجب انكشاف المعلومات في جهول صفة نفي الانكشاف على ابراه المعزلة
 والفلاسفة فلما ارد في قوله لانه بقوله لا بسبب من الاسباب **قوله** والفاعل
 لما كان ملك الامرة الادراك الانسانية صياها في او غيره هو العقل كما سيجي
 من انه قوة للنفس بما يستند العلوم والادراكات لشيء فيما بين الجبر وجعل
 العقل هو المدرك كما يقال القدرة صفة مؤثرة كحالات الحواس وان في اطلاق
 المدرك عليها باعتبار ان سبب ادراكها في الجملة **قوله** لان الادراك هذا من
 علم ما عند اهل اللغة من ان الادراك فعل مفعول والمدرك فاعل والفاعل العقل
 مبداء المفعول والناظر مبداء الفاعل والاي دعي ان نسبة النفس الى ادراكها
 نسبة الفعل والناظر عند المعزلة اللهم الا ان يكون ضروريا منا غير متصور
 واما عند الاثارة فكما ان نسبة النفس الى ادراكها تواسيها في الفعل بالنسبة
 المفعول والمحبة كذكر نسبة النار الى الاحراق **قوله** والحواس والاضار
 الازد وطف جعل الاضار طرعا باعتبار ان ميزان الطرقة في وصول العلم اليها
 واما جعل الحواس الازد فاما ان يكون ذكر ايضا بناء على الشبهة المجازية على
 جعل الادراكات من افعالنا كما هو اعلم ما عرفت وذكر ان الاله هو الواسطة
 بين الساعل ومنفعلة التزبيد وصورته اثره اليه قال لا ما بين الواسطة في تدوير
 الفعل عن الفاعل في قبول المتفعل ولهذا انما هم لا ينفردون بها ذكر اهل
 بكونها من سماء الفاعل ولا يبعد كل البعد ان يعتبر الاله بالنسبة الى المتفعل

ايضا

في محذور العقل الذي قد
 في الآخرة والصور والصور
 والناظر والناظر والناظر

ايضا هو راي من جعل حله الزايل من تمة العلم الحادثة **قوله** هذا علم عادية المنفعة
 في الافتقار على المقاصد والاعراف عن تدفيعات الفلاسفة بمراد ان المراد بسبب
 هو المخفض في الجملة وهو غير محذور في المثلثة لكن الغرض الكلامي غير متعلق بتقدير
 جميع انواعه وتفصيل احكامها لان غرضه الاصل موضوع العقاب الدينية
 واما بحث عن احوال الموجودات حسبما يحتاج اليه في ذكر كل في الفلاسفة فانه مقصود
 ليس الامور احوال الموجودات على ما هي عليه في نفس الامر فلا بد من حق له تركه
 النسخة في حق من جعلنا فظهر انه ليس على المتكلم في الاغراض عن تذكر التدفيعات
 عار وشارولا للنيل من النور لها بد وضاير واما جعل ذكر الافتقار
 من دابر الخناج لما عرفت من ان المقاصد فحين خلطوا بظلامهم الفلسفيات
 بل ادر جوافيه معظم الطبيعيات **قوله** عقيب استعمال الحواس الظاهرة التي
 لا شك فيها بريد تفصيل الباعث على تعرض لبعض الاسباب الخفية واهمال بعضها
 فذكر اول ان الحواس الظاهرة لا خفاء في نبوتها ولا يستيسر لبعض الادراكات
 ولا يحال لجعل السبب في تذكر الادراكات هو العقل لنبوتها في البهايم دون فلا جرم
 جعلها من الاسباب **قوله** ولما مر صرح الكل ان الاقام الاربعة الى العقل
 امار جوع البهيمية والنظريات اليه فظاهر واما رجوع التجريبات الى الربا
 فلا يحتاج كل منهما الى قياس ضمني عقلي بنفخ الى التجربة والخرس على انكره سمعت
 ان ملك الامرة الكايم هو العقل **قوله** باننا جوعا وعطشا من الامور
 المدركة بالوهم ويسمى وجوديان وقضايا اعتبارية ولما لم يثبت الوهم عنهم
 نسبوا الى العقل واما ما يبركه البهايم با واما ما كان ادراك النشاة في التريب

في موضوع التفصيل في باب العلم في متنا الا انه لا بد من ذلك
 في قوله بل براء عاد اسير من ذلك في الكلام في الفلاسفة

في بيانها في باب العلم في متنا الا انه لا بد من ذلك
 في قوله بل براء عاد اسير من ذلك في الكلام في الفلاسفة

معنى موجب للنزول في السخلة معنى موجب العطف عليها فلو سلم ادراكها غير نال
الحسن الظاهر فلا يلزم ان يكون ذكر العقل بل كوزان يكون المحر دخل في الله من غير
الله او يكون له اولى وان كان في بعض كنهه من الحس في جوهره فان
العقل بنفسه حاكم بمرود فان كل احد من نفسه كمال الادراك في تعلقاتها
بالا لان الله كورة فلا يتم ذلك بل اعلى ان يقول المتكلم فان منبسطا على
النفس كونه العلم كصول الصورة وانه لا كوزان تمام صورة الماد في تجرد
وانه لا يكون الواحد مبداء اكثر من واحد وانه منها غير مسلم عند التكميل
بطريق وصول الهواء المكثف التكثيف كيفية الصوت الى الصماخ هذا الكلام
مفهوم فيهم لكن الامر لو كان كما ذكرنا اذ ذكر جهة الصوت وقرب مبداءه
او بعده كما في الهواء والرياح فلو وصل الهواء الى قرب الصماخ كما في
في ذكره يمكن ان يجمع بينهما ما يقال وصول الهواء الى الصماخ وقرنه الجذر
المنزلة في مقعرا شدة اذ اذكر ان الصوت القايم بالهواء الحاصل في داخل
الصماخ وحارجه باب بر كذا ولا مانع الله اذ لم يسمع ما في الخارج فيذكر جهة
وقرب وجهه فمعنى الله تعالى كلن النار كذا في النفس عند ذكر طريق
جود المادة من جهة غير من حيث كذا يسمع المتكلم ولا اعداد مساو
ان تمام صورة في كذا برغم الفلاسفة نقل بيان ثم تفرق اما ما
بهذه من حيث يسمع الله في جهة السمع فيعتقد ان يتبارا وينفرد
في جهة السمع في جهة السمع واما ان يتفادنا فافادنا
في جهة السمع في جهة السمع في جهة السمع في جهة السمع

五

۱۴۲.

غيره لتواتر المحققين في درجته بعيد نسب يعلم بصدق ما ذكره كسروا صفة الماتر
بعيد لولم يرد ما يفيد الظاهر من خبر البخاري في الخبر المشهور وقوله بنفسه يخرج خبرا
ما زاد من التواتر وهو ما شاذة كقول الحبيب واطم الحدود وفتك الحرم
بموت أبيهم وأما صفة الأضواء اللامعة على قوم بغير وجه بسوء جوارهم
فالمبذاهة بالنسبة إلى أخبار جاشة بعدم اجتماع النفي والأثبات (معاذ الله)

...
...
...
...
...
...
...

لنقر بفتح
بأنسباء

فيكون الرسول انما يدل على ان الرسول لا يلزم ان يكون شريفة فان اولاد
ابراهيم كانوا على شريفة انما افرق اخوان الرسول من باب المكارم
والنبي سأل ولما يوفى الله في المنام والافرد ذكره صاحب الشاف ان الرسول
من الانبياء من جمع المجمع الكتاب المنزل عليه والبيع غير الرسول من لم ينزل
عليه كتاب وانما امر ان يدعوا الى شريفة من قبل وقد اشار الشارح بقوله
وقد شبه في الكتاب مع زمر المضعف لما قال من ان حاله ما ورد في اطره
من زباف عذرة الرسل على عدد الكتب التي روى عن الله في هذه
الله صلواته من كتاب يقال مائة واربع كنية منها على ادم عشر من
فنون صيغة وعلى الخنوخ وهو ادريس ثلثون صيغة وعلى ابراهيم عشر صيغة
والتورية والابجيل والزبور والنقان قال في قبل الرسول من له كتاب الوحي
لبعض احكام الشريعة السابقة والايضا عن شيرة وقال في كلام بعض المفسرين
ان الرسول صاحب الوحي بواسطة الملاك والنبى هو المخرج عن الله بكتاب الوحي
تبيين في منام والمجمع في امر بجمع النعم كفتى وقلن ابو والترك في الامسا
عن القوت المعناد والقول في الاخبار عن النبي حاد في العادة بان
يقار اثر من امرم بعينه ظهور منته عن منته كثر في ضرر شخص على عقد بعينه
خبت في خيوط وينت عليها فان هذا الاثر وان تخلص عن هذا العمل الاكثر
لكن ربانية عليه اذا صدر عن بعض العلة ببعض الامكنة في عقد اللازمة على شرا
محمود اما لحد في الفاعل المختار على ما هو قاعدة الملك لئلا يتر من تلبية
مع شرايط العينة على ما هو فان الفلسفة قول من قال السحر لرب على السب

العمل بتصرفه في كل ما يراه من غير ان يكون له في ذلك تصرف
فانما هو الذي يراه من غير ان يكون له في ذلك تصرف
فانما هو الذي يراه من غير ان يكون له في ذلك تصرف

فانما هو الذي يراه من غير ان يكون له في ذلك تصرف
فانما هو الذي يراه من غير ان يكون له في ذلك تصرف
فانما هو الذي يراه من غير ان يكون له في ذلك تصرف

ولما لا يبين انما يدل على ان الرسول لا يلزم ان يكون شريفة فان اولاد
ابراهيم كانوا على شريفة انما افرق اخوان الرسول من باب المكارم
والنبي سأل ولما يوفى الله في المنام والافرد ذكره صاحب الشاف ان الرسول
من الانبياء من جمع المجمع الكتاب المنزل عليه والبيع غير الرسول من لم ينزل
عليه كتاب وانما امر ان يدعوا الى شريفة من قبل وقد اشار الشارح بقوله
وقد شبه في الكتاب مع زمر المضعف لما قال من ان حاله ما ورد في اطره
من زباف عذرة الرسل على عدد الكتب التي روى عن الله في هذه
الله صلواته من كتاب يقال مائة واربع كنية منها على ادم عشر من
فنون صيغة وعلى الخنوخ وهو ادريس ثلثون صيغة وعلى ابراهيم عشر صيغة
والتورية والابجيل والزبور والنقان قال في قبل الرسول من له كتاب الوحي
لبعض احكام الشريعة السابقة والايضا عن شيرة وقال في كلام بعض المفسرين
ان الرسول صاحب الوحي بواسطة الملاك والنبى هو المخرج عن الله بكتاب الوحي
تبيين في منام والمجمع في امر بجمع النعم كفتى وقلن ابو والترك في الامسا
عن القوت المعناد والقول في الاخبار عن النبي حاد في العادة بان
يقار اثر من امرم بعينه ظهور منته عن منته كثر في ضرر شخص على عقد بعينه
خبت في خيوط وينت عليها فان هذا الاثر وان تخلص عن هذا العمل الاكثر
لكن ربانية عليه اذا صدر عن بعض العلة ببعض الامكنة في عقد اللازمة على شرا
محمود اما لحد في الفاعل المختار على ما هو قاعدة الملك لئلا يتر من تلبية
مع شرايط العينة على ما هو فان الفلسفة قول من قال السحر لرب على السب

فانما هو الذي يراه من غير ان يكون له في ذلك تصرف
فانما هو الذي يراه من غير ان يكون له في ذلك تصرف
فانما هو الذي يراه من غير ان يكون له في ذلك تصرف

فانما هو الذي يراه من غير ان يكون له في ذلك تصرف
فانما هو الذي يراه من غير ان يكون له في ذلك تصرف
فانما هو الذي يراه من غير ان يكون له في ذلك تصرف

وموّد العالم كذا لم تعرف ان الدليل على اى من هذين البعضين يطلق فيه
 بهر التوفيق ان الدليل هو البعض الذي يلزم من العلم به اى يستفاد من
 يتقنه على الوجه المذكور العلم بشئ اخر الى يتقن البعض الآخر فلا يجازر
 عليه ومن ظن ان تعريفه حقيق فقصده تنويره ففكر كسب غلط واركب
 شططا واما الاخر ان عليه وعلى ما قبله مبادى الحس فان كان المقصود
 ابطال طرد كذا بانه من القوة الحسية يستحصل مطالب من الاول
 بطريق الظن فتدرك الاول ليست باولى بالظن ايه مع هذين التعريفين
 عليها جواب ان الاول ادلة في الواقع فلا فساد في هذين التعريفين
 عليها او بان الجادى الذى يمكن ان يستحصل منها الطائفة بطريق الحس لا يبرهن
 النظر باولى ويصدق عليها التعريفان فاجاب الله المنع فانما لا تسلم
 المطالب ولا يلزم من معرفتها ما لم يتقن اليها حس قوى وقاس ففى وان كان
 المقصود ابطالها على ما بعد هذين فاما على الجادى بالمعنى الثاني وهو
 الدليل على ما يجواب من صدق الدليل عليها فلتقطع بان من الظاهر انه
 انه يبرهن ان الحق كالتبراه على صدقه في دعوى الرسالة كدركه على صدقه
 فيما يتعلق بها من الاصطاح اصلية كانت او فرعية وبهذا القدر يتم المقصود
 ههنا واما صدقه في سائر اخباره فسيأتي بيانه فيما بعد في التيقن
 الى عدم احتمال التيقن من هذا المعنى التام للبعضين يقال يتقن
 الامر بالكلية حقا وانقضى واستيقن ان يتقن اى علمه وزال
 شكى وبقي الظن ولكنه اعتبر في الشبان عرفا وهو غير مدبر ههنا

ببرز

ببرز عظم الشبان عليه واما ان العلم بما يطلق على معنى اعم من اليقين
 صريح بالمعنى المراد وفي كلامه اشار الى ان النظرات متناهية في الجلاء
 واختفاء وان كان يحتمل معنى اليقين وان مناهما يقارب الضرورى فالحق
 بحجج الرسول كذا في الحاصل بنظر العقل فانه ربما يكون في انتاج صورة النيات
 المتغيرة ابتداء او بواسطة نوع خفاء او يكون في المتضمن والوسايط
 كثره كذا في مقدمان العلم الحاصل بغير الرسول فانه انما يحصل من مقدمتين
 ببرهينين على نية قريبة من الطبع جدا ومن ههنا كان العدة في اخذ العقائد
 الدينية هو السماء لا العقل او بغير ذلك ان امكن في الارهاق والسماع
 من عدم في الختام كما ذكره بعض ائمة الحديث وكعلم ذكره بلانعة والسكوب
 كما يعرف بغير كلام الله هو ادراكه الاكساف وكونها كلام رسول
 الله الاول ادراكه تصور يحصل لنفسه محدود السمع والثبات ادراكه نقد
 لحس البصر مدخل فيه ايضا فمجرد كونه خبرا به برهان المراد بالخبر الذي
 جعلنا من لسان العلم خبر يكون مستبدا باقادة العلم مضمونة مفصلة
 ولو بالنظر في احواله والخبر المضمون بالقرائن في الصورة المكونة انما
 بغير العلم مضمونة بانقضاء تمام تاروع قومه الى داره فان كلامها
 بغير الظن بغيرهم ذبيرو العلم يحصل من اجتماعها فان قلت فبان
 يجب ان بعد مجموعها من لسان العلم قلت تلك الترائين ليست مما يمكن ضبطه
 اجمالا ولا تفصيلا فنفصلا لكثرتها واختلافها باختلاف الطبائع
 والافهام فلم يثبت اليها واما خبر الرسول وخبر اهل الاجماع فهما مستبدا

مل

بر

ع

يق

بانقاد من لولها تفصيلا والربيل اما بهل على معدتها وكففت مضمونها اجمالا
 ودينا معان فلم يعين به وسند العلم بمضمونها اليها
 وخبر اهل الاجماع في حكم التواتر اما لان خبرهم لا يجوز ان يكونوا اهل ائمة
 سماوا اما لان الاجماع لا بد له من سنة فالاجماع على قبوله في الحكم المجمع
 عليه لا تضار به بطريق التواتر ولو جعل خبر اهل الاجماع في حكم خبر الرسول
 اما بنا على ان الحكم المجمع عليه مستند الى السند حقيق والاجماع كاشف عن معرفة
 وصحة السند ان كان من السنة فالامر ظاهر وكذا ان كان من الكتاب و
 ان كان قياسا فالقياس مظهر لا مضمون والما خبر الرسول ايضا واما بنا على انه
 مستند الى الادلة الدالة على صحة الاجماع من الكتاب والسنة حقيقة والاجماع
 مظهر لا مضمون لانه وجد وجيه وبه لا من قال خبر اهل الاجماع لا ينفرد
 بل بالتواتر الادلة الدالة على صحة الاجماع هو هذا الخبر وعلى هذا
 لا ينفرد عليه ما رواه ان اخرج في كتابه موافق لمقتضى ما في السند
 للعلوم والادراك ان الاحكام فان من زال عقله كما يعلم لا بد له وهذا
 المعنى هو الذي عبر عنه ابن سينا في الحدود وبعض القطر الاول وعرف بان قوة
 بالاجماع في امور الدين والاعتقاد وتوالت في قبولهم بقرينة اي من جملة
 في العلم بانفسه بان حسنة كانت او غير حسنة عند سلامة الالان ان اخرج
 في كتابه في حال النوم والسكر كما في كتابه في العلم
 في كتابه في الغايات وفي بعض النسخ يذكر ان الغايات في كل شيء
 في كتابه في الغايات في كل شيء في كتابه في الغايات في كل شيء

مشاير للاجرام الكسبية والهندلوا على جوهريه بقوله يوم ان الله خلق العقل
 في احسن صورة فقال له اقبل فاقبل فقال ادبر فادبر فقال انت اكرم
 خلقى بر اكرم وبكى اعين وبكى اعز وبكى اشيب وبقوله يوم اول ما خلق الله
 العقل فانه بر على ان ليس من قبل العواض ومن زعم ان العقل بهذا التفسير
 عبادة عن النفس ان طرفة فقد بعد وكيف لم نسمه من قوله يدرك به انهم قد
 تفادوا على الخلق الثالث من المحسوس والغايات للمعقول ومعنى ادراك النفس
 بسبب العقل للمحسوس بالمشاهدة ظاهر ومعنى ادراكها للمعقولات بالوساطة
 انما بنا على احوال المحسوس وتبين بعضا الى بعض فبسته لاسباب بينها و
 مبان فانزرك فير معنا كلية ويخرج من بعض الى بعض ثم تنزل بها الامانة
 اخرج ثم تشكل جوهري ما حيث هو ما وجدنا وجدنا وجدنا لمانية من خلاف
 السبعة في جميع النظريات سواء كانت في الالهيات والحسابات والهندسات
 نقل عنهم انهم قالوا لا طريق الى العلم سوى الحس ولهذا اكرموا ان قوة الحس
 التواتر ايضا وعلى هذا فالنسب ان يقال في جميع العقليات وبعض
 الغايات في الالهيات نقل عن ارسطو ان قال لا يمكن تحصيل العقيدة في الالهيات
 والارباب وانما الغاية النفسية في الالهيات بالاول والافق والهندس
 انكروا افادة في الالهيات بل في الطبيعيات ايضا واخرجوا بما في الهندس
 الحسابات بناء على كثرة الاختلاف وتناقض الاراء من اجل ان
 يكون في الفكر في الالهيات حادثة والهندس في ايضا لا الفكرين مطلقا اللهم
 الا ان يفهم اليه انه اذا حقق خلف العلم عن دلائل العقل في بعض الصور

حيث

مرتها فلا عبرة بشهادة اصلا ففيه اثبات ما نعتيم من افادة النظر
 العلم في الالهيات فان هذا الشيء حكم في الالهيات لكنه انما يرد لو ادعوا العلم
 بما ذكرنا واما اذا اكتفوا فيه بالنظر فلا تناقض في كلامهم فباء على نقله عن الامام
 من ان لا نزاع في افادة النظر الفنى وانما الخلاف في افادة البين
 فان رغبوا بعبارة اخرى فافادوا حذر من التناقض وادعوا ان ما
 ذكره شبهه توهم محض مدعى كدليل الحفم والفرق متباينة الوهم فالجواب
 ان يقال ان افادته ما ذكرتم بطلان من يثبتها بوجه من الوجوه كان النظر مفيدا
 في الجمل وان لم ينفذ كان لغوا وبتدليلنا سابقا عن المعارضة هذا القدر الجواب
 على وفق كلام شرح الحاشية وشار اليه بهذا بقوله اما ان يثبت شيئا ولا يرد عليه
 ما قبل من ان غرضهم الزام خصمهم بما هو عنده مسلم فان قبل هذا شبهة
 من قبل السنية بغير عدم العلم بافادته النظر مطلقا فان المنكسر في مطالبه
 لا يرد من افادته النظر العلم بما قبله كلامه باطل لا يرد العلم بالنظر كما ان
 كرم اثبات النظر الى افادته النظر للعلم بالنظر بافادته وان دور
 الى مثل البرور في الاستدلال مقدم الشئ على نفسه فانه قبل الموقوف هو العلم
 بالافادة والموقوف هو العلم بالافادة والموقوف عليه نفسها الجواب ما استدل به
 من ان المنكسر بالنظر لا يرد من العلم بافادته لانه قد اخذ آله وتوصل به في اثبات
 مناصره فلا يرد من العلم بصلوه لذكره ولذا قالوا ان فيه تناقضا و
 على من قال في الشئ بنفس تناقض لا يثبت بنفس قلنا الفهم وركب
 فيه خلاف هذا اختيارا للشئ الاول من ترتيب السؤال كما اختاره الامام الزاكر

وقوله والنظر يثبت بنظر مخصوص اختيارا للشئ انما على ما هو فاختار الامام
 الحامين وشهادة من الاثبات ان اثر العقل وهو الاستعداد للعلم انواع
 الصناعات واقسام الخوف ~~وهو~~ وسواها من الاعمال الفكرية متناوثة في افراد
 الناس جدا وشهادة من الاجبار مثل قوله عم كل مسير لما خلق له وقوله في
 حق الساعين يا قضاة عقل ودين ولهذا جعل شهادة امرأتين بمنزلة شهادة
 رجل واحد والنظر في يثبت بنظر مخصوص بمرارة النظر الى المطالب بافادته
 النظر للعلم معبر عنه بهذا العنوان ملحقا على وجه الاجمال ويمكن اثباته بنظر
 مخصوص بمرارة بعبارة منفصلة ويكون افادته للعلم في ضرور بالاعرف ان
 الاقضية تختلف باختلاف العنوان فاذا اردنا ان نحصل افادته نظر ما للعلم على
 ما هو مروي الامام نقول بهذا لفظا اذ لا يمنع للنظر سوى ذكره هذا من غير
 بالضرورة يثبت ان نظرا ما يثبت العلم واذ ما اثباته ان كل نظر صحيح يثبت على ما دعاه
 على امره اعلم الامر في نفس الامر ان لبيان افادته للعلم بخصوصه بالنظر
 بل يكون صحيحا متروكا بشرائه من غير العلم لانه لا يشترط في العلم بعبارة
 في الحكم فثبت المطلوب بالادور ولاننا قد ثبت بهذا نفس الجواب على وفق كلامه
 قال ما قال اعلم الحامين لا بعد في اثبات جميع انواع النظر بنوع منه
 يثبت نفسه وبغيره ولا يخفى ما فيه من البعد والاحتياط والمذكورة شرح الموا
 ان المراد من ذكر النظر المختص هو النظر الواقع في قول النبي في كل
 قياس صحيح لازمة له وما قطعيا كما هو حق قطعا وكل ما هو كذا فهو
 صد قطعا فالنتيجة في كل قياس صحيح صد قطعا ثم يلزم ان افادته بهذا
 يلزم

اللفظ معلوم بالضرورة فلا دور ولا تناقض وهذا توجيه حسن كلام عالم الحرمين
 لكن لا بد من ظاهري عبارة ولكن ان تقول ان ذكر اللفظ كما ثبت غير ثبت نفسه ايضا
 من حيث كونه من افراد اللفظ الصحيح واما ان ذكر اللفظ كما ان يكون معلوما فان
 يتمكن منه ذكره هنا ولم يأتني معقرا من بعد ثم لا بد للمفسر باللفظ في مطالبه
 الجزئية ان يكون ذكر معلوما على وجه كلي مفروض عاينه للابتنس الماتية في
 كل مطلوب واما ان يكون ذكره في كل مطلوب فلا وفتيقه ان المفيد للعلم بشر
 اللفظ لا العلم باقادة يجوز ان يفيد الانظار والواقعة في الاقضية العجيبة بتدبيرها
 وان لم يعم ذكره اذا اترفناه ونزائنا في حال الانظار المعبدة والعقود
 المتداولة ظاهرا في العلوم ثم ان اللفظ المفيد له ما هو وعلوه الالبية لا يمكن
 ان يلتفت في الحاله والا حاشا العقد المتبادر منه في الاستاء نفا
 اللفظ متوقفا كدروسه من جملة ما علمنا افادة معلوم الحاله عند ذكر
 جملة ثم لا شاع اللفظ اقل علم حال بين اللفظ المتساءل من متصلا بربكينا
 مودة ^{صحة} وان اذ اجالات الحلية بهذا ما عتد من كنفه المقام ونوجه
 كلام عالم الحرمين ^و ودفع اعتراض الامام الزاكي عنه قائل والله الموفق
 انما اول التوجيه من غير اصباح الى الفكر اردته اذ خال التجربا
 والطريقتان ولان الاول باللفظ الى المعنى اللغوي للفظ البديهة والثاني باللفظ
 الى المعنى المراد منه عرفا فهو لم يصور معنى اللفظ والجزء بل ان اللفظ
 ماعدا في الجاز او ماعدا الزيادة الكسافة اليه حاله عظمه وقد دل كلامه
 على ان المقصود مطابق البينة وان ما يطابق شيئا لا يكون مقصودا في علم سلف

فتيقه

فتيقه

اي حاصل بالكسب وهو مباشرة الاسباب الكسبية ولا كسار يطلق في غيره علم
 مباشرة الاسباب كما في مباحث الافعال وعلى الاسن لانه كما في مباحث العلم والبرهان
 والشرح على معنى الاول نظر الى كلام صاحب البداية وحمله على المعنى الثاني
 اظهر وانسب بآول كلامه وبتفسيره لا يكون كقصيده مقدور الخلق اي لا
 يكون مخلوقا ممكننا من كقصيده وتركه بل يكون حصوله له ضروريا لازما لا محالة
 الى الاشارة كعنه سببلا فيكون الضرور بمعنى الاضطراري وتخص بعلم الانسان
 بنفسه وبعوار في نفسه كمن بعض المحققين جعل هذا التفسير لنفسه ولا المقابل
 لما سئل لا دنا بالاما ان شيئا من اقسامه لا يحصل بوجه مباشرة سببه المقدور لنا
 فلا يتمكن من كقصيده وما لا يتمكن من كقصيده لا يتمكن من تركه ايضا وما لا يتمكن من تركه
 وكقصيده لا يتمكن من تركه ايضا وما لا يتمكن من تركه وكقصيده لا يكون مقدورا
 اتفاقا فظهر ان ما قيل من ان الشارح اذا ما ليس القدره مدخل فيه وذكر
 البعض ما ليس القدره مستقلة فيه ^{بشيء} فظهر انه لا تناقض بين
 ان صاحب البداية كما جعل الضرور عبارة عما كبدته الله تعالى في نفس المخلوق
 من غير كسبه ثم جعل الحاصل ببراية العقل ضروريا مع حصوله بمباشرة السبب
 الذي هو ضرور العقل والتوجه والاضطرار كشكل كلامه على تناقض ظاهر لكنه
 يندفع بما ذكره من بشره الضرورة بين المعنيين ^{وتغير احواله}
 اي احواله المتغيرة عليه حسب الاوقات فكذا في الله وسائر عوارضه النفسانية

بذلك ان الله قد خلق فينا سببا لا يتوقف على غيره
 فالله عز وجل هو الذي خلقنا من غير ان يكون لنا
 سبب في انفسنا ولا في غيرنا

والله اعلم بالصواب... القلب هو الطيف من جميع اعضاء البدن خلقه ووسطه منبع
الحياة المعنوية بطريق الفيض... القلب لا يتحرك الا بالامر من الله تعالى...
القلب لا يتحرك الا بالامر من الله تعالى... القلب لا يتحرك الا بالامر من الله تعالى...

المعلومة بالوجود ان كان قلت قد سبق ان الوجود انيات معلومة بسبب العقل
قلت اريد بالسبب فيما سبق ما ينقص العلم في الجملة...
السبب في العقل ونقصه الى اول نظره...
الوجود لا يتحرك الا بالامر من الله تعالى...
الوجود لا يتحرك الا بالامر من الله تعالى...

المفسر اشار الى ان الالهام قد يفسر بما يعبر به بطريق الفيض...
الامر من الله تعالى...
الامر من الله تعالى...

وبعض الروايات ان من اسباب العلم مستدلين بقوله تعالى فاللهما جاورنا
وتقويها والجواب ان المراد اعلامها بارسال الرسل وانزال الكتاب...
بذلك العقل وقد مر ان الالهام يطابق علمه في اعم...
بالله لا لا بد له ان الالهام ليس بسبب معرفة فساد الشيء ايضا ويمكن ان يقال
المراد من معنى الشيء تفرقه وكيفية الوجود المطابق للواقع فنيا كما اننا
علمنا ان المراد بالشيء المعلوم كما يقال في الجبروت والحديث والمقصود ان الالهام
ليس سببا لليقين وان لا يقصر عن افان ظن ما...
اسم بخله احاد متجانسة من الموجودات باعتبار انشائه يعلم به كالمطابق لما
يطبع بها عالمكم فيقال عالم الانسان وعالم الحيوان وقد يقال عالم
الاجسام فيفيد كنفوا في جعل اعداد اجناس الجسم فيشمل جميع افراد جميع اجناس
وقد يعرف باللام الاستغرافية مفهوما اوجما فيفيد كسبب كل جملة مما يسمي به علم
قياس الرجل والرجالة وقد يعبر في مفهوم الجملة المسماة به كوزن من ذوي العلم
فيقتصر بالملك والنقابين في الحدود ان العالم موجود الاجسام الطبيعية
البسيط كما يقال عالم لكل موجودات متجانسة كقوله عالم الطبيعة وعالم
النفس وعالم العقل والمذكورة في القوام ان العالم الخلق والجميع العوالم والعا
الصناديق الخلق فالعالم لا يتعلق على الله تعالى بالمعنى الاول لا اعتبارا لتعدد فيه كمالا
يقال عالم زبد ولا على سنة واحدة من صفاته لذكر ولا على جميع صفاته اما لعدم

والله اعلم بالصواب...
الامر من الله تعالى...
الامر من الله تعالى...

بقية سبق العدم عليه
فانما زمانيا

تجاسرها واما لعدم كونها مما يعلم به اولى فولى العلم وعدم اطلاقه على ذاته
تعالى وصفاته على ما ذكرناه **المحور** والحق والحق ظاهر واما اعتبارها بالغايرة
لذاته بالعلم المصطلح في مفهوم العالم واخراج صفاته تعالى عنه بذكر الاعتبار
على ما يفهم من ظاهر الشرح في كل نظر جميع اجزائه يدل على انه اراد بالعالم
بهنا جلا ما سوى الله تعالى وصفاته من الموجودات ولا يخفى عليه وجهه محلا
المعنى الاول والاخير وصور ما الى الجسمية بقرينة قوله لكن بالنوع
واما الصور النوعية فانما ذهبوا اليها بقرينتها بالجنس كما هو المشهور منهم
بمعنى الاضمار الى الغير وسموا ذلك حده وتأديا لا بمعنى سبق العدم عليه سبعا
في زمانيا كما هو معنى الحديث عندنا وهم يسمونه حده وتأديا زمانيا بقرينة
الى انفسه واخصص ما بالمكن بذكر القرينة ومعنى قيامه بذاته جعل ذلك
نفس القيام العين بذاته لان قيام الواجب تعالى بذاته لتفناؤه عما يقو
واما تحصيله بالمتكلمين فلما ساءت ان الفلاسنة لا يوافقهم في ذلك وقد اقبل
حدود التعريف بالسرير فانه ليس بعين عندهم مع صدق التعريف عليه و
الجواب ان السرير عندهم عبارة عن جوابه مخصوصة على وضع مخصوص و
ما افقاه في صدق العين عليها واما المركب من تلك الجواهر والهيئته التأليفية
والوضع مخصوص فغير موجود عندهم لعدم جزئه ومعنى التعريف مكن موجود
له قيام بذاته بقرينة جعله من اقسام العالم فلما نقض به فانه قلت لمؤمنون

والمعاني التي هي في اللغة العربية واللاتينية واليونانية والفرنسية والاسبانية والبرتغالية والى غير ذلك من اللغات
والتي هي في اللغة العربية واللاتينية واليونانية والفرنسية والاسبانية والبرتغالية والى غير ذلك من اللغات
والتي هي في اللغة العربية واللاتينية واليونانية والفرنسية والاسبانية والبرتغالية والى غير ذلك من اللغات
والتي هي في اللغة العربية واللاتينية واليونانية والفرنسية والاسبانية والبرتغالية والى غير ذلك من اللغات

اعلم ان العقل يتناول وجود الاعراض فقال قوم من المتكلمين والتكليفية والمعتزلية ان الاعراض موجودة في الخارج فقال ابن سينا
الاصحاب العالم على وجود الوجود للموضوعات لا كالحركة والبرودة والحرارة والبرودة والحرارة والبرودة والحرارة
جوابهم ان العالم يتناول وجود الموضوعات كالحركة والبرودة والحرارة والبرودة والحرارة والبرودة والحرارة
او الهندس ومن تابعه من البصر به ان لا يجوز ان يقوم الموضوع بنفسه كالحركة والبرودة والحرارة والبرودة والحرارة
على ان الموضوع موجود وان لا يجوز ان يقوم بنفسه هو ان لا يكون الاعراض من الالوان والاقنواء والاصوات والاعراض
والحرارة والبرودة وغيرهما ولا شك في انها مما لا يجوز قياسها بنفسها

بالمركبة المركبة من الجوهر والعرض الحال فيه قلت يعبر في التعريف بالوحدة الحقيقية
ولا نسلم تركيب الماهية الواحدة وحدة حقيقية من الجوهر والعرض بل ذلك
المركب يشتمل في الحقيقة على اثنين اشياء واحداً ومعنى وجود العرض في الموضوع
سواء كان وجوده في نفسه أي ان تصفه بالوجود هو وجوده في الموضوع أي حالاً
فيه لان موضوع من جهة علته فلا يتم له الوجود دون حلوله في موضوعه ولهذا
لا ينتقل عنه والالزام بقاء المعلول بدون علته وتوارو علتين مستقلتين
على معلول شخصي خلافاً لاجمع فان حيزه ليس من سلكه فتم وجوده دون وجوده
في نفسه امر مستقل في نفسه يحتاج فيه المعلقة معينية وجود حال في حيزه امر اخر
يحتاج فيه المعلقة اخرى ولا ينبغي ان يفهم من كلامه ان وجود العرض في نفسه هو وجود
الموضوع لانه لم يرد مع ان ظاهر عبارة آية عنه مما لا يشبه بطلانه على احد كيف ولو
كان المراد بذلك ان معنى وجود الجسم في حيزه وجود حيزه ولا يخفى فساد
وعنه الفلاسفة معنى قيام الشيء انفساً والقيام المطلق الشيء ايماناً

اما ان تفسيره عام يتينا ولا حال الواجب والممكن والمجرد والمادي
 الثالثة ان الامتداد ان الثلاثة في الاجزاء الثلاثة وبينه بالطول والعرض والعمق
 اياد اما ان الجسم عندهم عبارة عن الطول العريض العميق وكيفية وجوده
 الاربعة الثلث بالاجزاء الثلاثة ان يوضع جزءان متلاقيان كيف كان فيحصل
 بعد واحد ثم يوضع في ملتقاهما جزء اخر فيحصل مع كل واحد منهما بعد يحصل

العلماء العقلية اتفقوا على أن الأعراض لا ينتقل من محل إلى محل آخر إلا بقوم من الفرداء فانهم ذهبوا
إلى أن انتقال الأعراض من محالها إلى محل آخر يستلزم انتقالها من الرأفة والفتوة والصوت وأعراض
من أنما ينتقل من محالها إلى محل آخر وتلك الرأفة يجب عنه آفة الرأفة لا تنتقل بنفسها بل تنتقل مع
سائر الأثر بعد آفة لطيفة مع ذوق الرأفة فآفة الفتوة لا تنتقل من المحل بل تليق
بآفة الرأفة بالفتوة فيقولون لا ينتقل والصوت تليق به النجاسة فالنجاسة لا تليق إلا بالفتوة
ولا ينتقل النجاسة بالفتوة إلا بالفتوة بل بالفتوة لا ينتقل الصوت تليق به النجاسة فالنجاسة لا تليق إلا بالفتوة

[illegible]

البعيد مالم يجرى التماس بينه وبين
 وهو ما يجرى التماس بينه وبين
 التماس بينه وبين

جسم ذو ابعاد ثلثة على هيئة سطح مثلث فلا يكون تقاطع الابعاد على قوائم
 شرطاً عند بهم في حقت معنى الجسم ومن شرط فيه ذكر اشتراط فيه ثمانية اجزاء التركة
 من سطحين كل منهما مركب من خطين كل منهما مركب من جزئين ولما تبين بعضهم على ان
 تقاطع البعدين على قاعدتين في السطح لا يتفق تركب من الخطين بل بكون تركب من سطح
 وجزءان يوضع جزءا ان كيف اتفق فيجعل الطوله ثم يوضع جنب احد هما جزءا اخر
 في جهة غير جهة الطوله فيجعل العرض متساويا له ثم يوضع جنب احد هما جزءا اخر في جهة
 غير جهتهما فيجعل بعدا اخر مقاطع للبعدين الاولين وهو العمدة نقص جزئين اخرين
 فصار اقل ما يتركب من الجسم عشرة اربعة فمعنى الطوله والعرض والعمدة عند ثلثة
 اعني من التركة في الجسم تقاطع الابعاد على قوائم ما هو البعد المفروض الاول والثاني
 وثالث بل هو تركب في اياه بمراد ان معنى لفظ الجسم لفظ معلوم كخواصه
 واثاره وانما النزاع في انه هل يحصل بجزئين ام لا والظاهر ما في المواقف من ان هذا
 النزاع راجع الى اللفظ والاصطلاح وفيه نظر لان اقل من الجسامه وله
 ان يقول ان الجسم ما هو منه وملاقاة في اصل المعنى او هو ايضا ينشئ عن
 العظم والحمية فزيان الجسامه له على زيان الجسمانية لا يتقبل الانقسام
 لا فعلا ولا في ذاته وما فرضنا الانقسام الفعلي ما يوجب الانفصال الى اربعة
 ويسمى الانقسام لا ايضا فان له في ذاته تناقض يسمى التقاطع انما لانكسار
 الانقسام الفرعي ويسمى ايضا لا يوجب انفصالا في الخارج بل هو محذور

في ذلك خط ونقطه نقص من اجزاء الجسم
 من اجزاء الجسم اقل ما يتركب منه الجسم عند
 تقاطع ابعاده على قوائم فمعنى الجسم على ان
 تركب من سطحين بل بكون تركب من سطح

فرض

فرض شيء بغيره وربما يوجد للعقل سبب اع لفرقه لاختلاف فرضين او محاذاتين
 او مما لستين وقد لا يوجد والامر بالوهم ههنا ما هو من قبل الوهم في الشيء
 الجزئي ومن الفرع ما هو بفرض العقل طيبا وجزءا لا يقبل شيئا من هذه
 الانقسامات اذ القسمه بمعنى فرض شيء انما يتصور فيما له امتداد تامحة
 جعلها الحكماء من الاعراض الاولية للكم والجزء ليس له امتداد ما فلا يكون
 قابلا للقسمه العرضية وما لا يكون قابلا للقسمه العرضية لا يكون قابلا
 للقسمه الفعلية بطريق الاولى وما باله من ان للعقل فرض كل شيء في
 الايراد انه ليس له فرض الشخص مشتركا كما ان فرض اشراك الشخص بخرجه
 عن كونه شخصا فذلك فرض الجزء منقسم ما يوجب من الجزئية ويجعله شيئا
 ذا امتداد بل الحق انه قد يكون الشيء منفعا في نفسه وقد يكون فرضه كنهه
 متصفا وهو الجزاء لا يتجزئ هذا على اصطلاح القدماء والمتأخرين
 والمتأخرون يجعلون الجوهرا اذ قالوا للعين ويسمون الجزء الذي لا يتجزئ بالجوهر
 المفرد احرار عن ورود المنع عليه قبل عليه ان الاستدلال على حدوث
 العالم بجميع اجزائه لا يتم بدون ضبط اجزائه وايضا خصص المركب في الجسم
 ما ينطبق اليه المنع ولم يتعوض له واجيب بانه ليس المقصود الاستدلال
 لما اشبه اليه من ان المحذور مقصور على السائل بل الغرض الارشاد الى وجوب
 الاستدلال على حدوث ما وله احد الاسباب الثلثة على وجوه مع التنبية

بما يكون فرضه مكنيا
 فيكون فرضه مكنيا
 فيكون فرضه مكنيا

بالطرف غاية ما في الباب انهم لا يجعلون الطرف جزء من ذي الطرف لئلا يلزمه
عليه وكذا ما ذكره من ان النقط طرف الخط ولا وجود له في القوة فلا وجود
لنقطتها بسره على ما ينبغي والعظم والصغر باعتبار المقدار القاييم به منع
للمقدمة القائلة بكونها بكثرة الاجزاء وقلتها لا يجوز ان النسبة المعبر بزيادة
مقداره حال التحلل من غير ازيادة اجزائه وينعكس مقداره حال التماسك
من غير انقسام اجزائه بل عظم الشيء وصغره انما به ورمح عظم المقدار القاييم به
وصغره كمن الظاهر ان المقدار الجسم لقبوله المقدار الصغير والعظيم انما هو
باعتبار قلة اجزائه المعروفة الممكنة الحصول بالانقسام الفعل وكثرة تلك
الاجزاء متساوية لكن لا يستلزم تساويها بشيخوخة الاجزاء لانه كل واحد من تلك
الاجزاء قابل لتقسيمه النسبية الى ما يشاء في والافتراق ممكن لا الى النهاية
بمعنى انه لا ينزله احد لا يمكن بعده افتراق اخر فان قلت اذا كان الافتراق
ممكنا الى ما يشاء من وقدرة الله تعالى ايضا غير متناهية فلننفرد بتقدير قدرة
الله تعالى جميع الافتراق الممكنة تعلقات غير متناهية فليزم الجزء قطعا قلت لا يمكن
افتراق جميع الافتراق الى الفعل ولا لتعلق قدرته به مع ما لا يتناهي
تعلقه بواجب الفعل بامتناعه عن تناهي كل منزه انه لا يتناهي الا بالكون بعده
فرضه في قدرته بالانقسام الفعلية متناهية وغير المتناهي هو النسبة النسبية
مثل انما في الوجود والصور والافتراق والافتراق هو الذي لا يتناهي

حله. واما في العلم الطبيعي عند ذلك انهم كنه في الحد واما في سائر الافلاك فكلوها متحركة الاستدارة ثابت
 لا صادفنا دلت ان ما فيه ميل مستدير لا يكون له ميل مستقيم لتساخ فيها ثقت ان الامر من مستقيم فيها كما ان
 قد ولما تور ان الخارق موضع تور ان الميل مستقيم فيها خرج بدلت في الحركات مستدارة الحركة توصف الارادة
 المستقلة ليست الكمال والارام السجدة لا تنقير عن حال الاخرى الا في اوضاعها صرح في شرح الفقيه في شرح الأعمال
 الرصدية وكيفية العلم بالاستدارة وكانها يتوقف على الاصول الهندسية من تصنيف الارادية وغيره فيفيد

على تقدير نبوتها لا يجوز صدقها وانما يزعم لها هبوطا اخر اذ قد حدث عندهم
مسبق بالمان واذا كانت قد ~~يجوز~~ انتفك عن الصورة بل يزعم قدم الجسم كمر
منها ونحوه ~~في~~ الاجاب ~~في~~ دنا الاجد على ذلك التقدير يكون مركبا من الهبوط الى
والصورة فيجوز ان البدن يتقدم الصورة البهنية فيكون ضرا اربا عبارة
عن ابي واما بعد انقضاءه وموتى له فليس في انبثاق الجسد كجاة عن الوقوع في تنك
الورطين وانما يمكن تقسيمه بوجوه اخرى في قوله المؤدى اشعار بان ذلك
غيره في غيرها بل لا بد من ان استعانة بمقدما اخر هي ممنوعة عند التكلم ايضا
وكثير من اصول الهندسية المبني عليه دوام حركة السموات وامتناع الحرف والالتزام
عليها اذ ان ثبت البراء وتوكلت الاجسام من ازايا كانت الاجسام متعائلة
فيجوز على كل منها ما يجوز على الاخر من الحركة المستقيمة بل يكون حركة الافلاك مستقيمة
عبارة عن ذلك ان اجزاءها حركات مستقيمة فلم يثبت ما ذهبوا له من دوام
السموات اذ الحركة المستقيمة لا احتمل له دوام عندهم ومن امتناع الحرف والالتزام
عليها لا يتبانه على عدم قبولها للحركة المستقيمة فتقوله وكثير معطوف على قوله اثبات
الهبوط فيكون عندنا اصوله ايضا من ضمن الثلاثة وقوله من اصول الهندسية
سهو او تركين ~~في~~ موضع من اصول الهندس
لما لا ينسب له جميع احوال النسبة عند من يقول بوجودها قبل موثوقا ثم التسوية
وضعتك انما رايته فاهرا لان الوصف من العالم فيكون ما عبارة عن موجود

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

منابر لزانة نعال والظواهر ان اشارته اجمالية الى تمام الليل فليكون تقديره
 ان العالم اما اعيان واما احوال والكل حادث لانما نشاهد حدوث الاعراض الجوا
 والاصنام كماننا بحدوث الالوان والاكوان والطعوم والروائح فيها و
 ما هو محل لحوادث وغير قال عنها فهو حادث فالعالم حادث بجميع اجزائه
 واصولها قبل السواد والبياض وبان الالوان كصل بتركيبها على صورة مختلفة
 مثلا اذا خلط السواد مع البياض فان غلب البياض حصل الفبرة وان
 غلب السواد حصل القويرة واذا خلط معها ضوء فان كان للسواد غلبة
 على الضوء حصل الحمرة وان كان اكثر حصل الصفرة وانه غلب الضوء حصل
 الصفرة واذا خلط الصفرة سواد مشرق حصل الخضرة واذا خلط
 الخضرة بياض حصل الزجارية فاذا خلطها سواد حصل الكراوية واذا
 خلط الكراوية سواد مع قليل حمرة حصلت النيلية واذا خلط النيلية
 حمرة حصل الارجوانية وعلى هذا سائر الالوان المختلفة ومنهم من جعل
 اصولها ثمانية كما ذكره ومنهم من جعل جميع الالوان اصولا والاكوان
 هي الاجتماعات ووجه الخطر ان يكون اعني الحصول في الخبر ان الخبر للشيء نفسه
 فان كان مسبوقا يحصل اخر في ذكر الخبر اخر حركة وان اعتبر له بالبيان الى
 جوهر اخر فان امكن ان يتخلل بينهما ثالث فهو الاقتران والآخر الاجتماع
 ولما ورد على قسم الاول في الحركة والسكون انه يجوز ان يكون غير

مسيون

وقال الكندي ان كان مسبوقا يكون اخر
 اخر من الحركة والاقتران السكون
 مسبوقا حصل الاقتران السكون
 مسبوقا اخر من ذلك الحين

مسبوق يكون اخر التزم بعضهم بطلان الخبر وجعله ضمما فاسا ومنهم من لم يفرق
 في السكون فير السبوقية فانه في الطعوم مع طعم بالفتح وهو الكيفية
 المذوقة واما الطعم بالفتح فهو اسم للطعوم في الطعام وانواعها الحقيقية
 ومربتها واما المركبات فكثيرة غير مضبوطة ومن في الحقيقة طعم او اكثر يترك
 معا في درة فيما بين موضوعاتها ويطبق انما طعم واحد في العفونة والتبفس
 بها متعاربان في المذاق والفرق ان لفتق يتبفس في اللسان وباطنه
 والتباين يتبفس في ميرة فقط وكان الفرق بينهما بالشد والضعف والتباينة
 هي طعم بسيط بين الخلاق والدسومة ولاعتداله فاعلم بين الحرارة والبرودة
 وقابله بين الكثافة واللطافة وقوته في نفسه من كينية الى الزوف بك والابتن
 فيها ولا تحت بها في سائر اقسامها فلهذا يسمى بالتباينة التي هي في الاصل عبارة عن عدم
 التغير اما التباينة منه ان يكون الجسم شدة في نفسه لا يتخلل منه شيء في السطح
 المطلوبة للتباينة ما لم يتخلل في تحليه ففقد ذكره من طعم فوري بسيط فيجب ان
 يكون ذكر اقسامها الى احد التباين ان الاستدراك على اخصر ما فيها
 وليس لها اسماء مخصوصة كما نزلت للاحتمال في البها والانتفاع بها
 لم يهتموا بها وما وتميز انواعها ووضع الاسماء بازايا بل اكتفوا في ذكر
 ان احتيج اليها باضافتها الى ملها مثل راجح لورد او الانتفاع او وصفها بما يرد
 على ملائمتها للطبع او منافرتها كما يقال رائحة منتنة ورائحة طيبة ونحو ذلك

وهو الحقيق

وليس ذكره لغة العرب فقط بل ان ذكره بلغنا من اللغات
والظاهر ان ما عد الاكوان اه وبذلك عليه قولهم في الاواخر المحسوسة عن انما
من توابع المزاج فيستجلب في هذا على ما سيجي وانه في ذلك لا يطابق اصولا بل
السنة وبقا ففهم ما صرح به بعضهم في تقسيم الموجودات من الاواخر المحسوسة الى
الظاهرة لا تحتاج الى اكثر من جوهر واحد وان امكن تمييزها بانه محل ما ذكره الشرح
على بيان الواقع بحسبته و مراد ذكر البعد ببيان جوارحه وفيما يجوز واحد وقدره
ذكر على قاعدة الاعتزال ليكون اقرب الى ما هو مقصود من ضبط اقسام الموجودات
ولذلك جعل مثل الجوة والقدرة واللام ما يحتاج الى التبيين وانه في ذلك سبب غير ذلك
كما في اضداد ذلك فيجعل طرابة العدم عاما لجميع الاواخر ذابا بالعدم
بقا باعلى ما هو من هذا النوع الاشهر لما انه غير منفي عن ذلك في شئ من السلسلة على
ما سيجي اذ الصاد عن الشئ بالعدم وانا اختيار يكون حادثة من الكلام من نور
فيما بينهم فالواحدة القصد لا يتعلق الا بالعدم اذ القصد الى ايجاد الموجود
بحال بالضرورة واعتبر عليه بعض المتأخرين بانه الاجاد القصد الى ايجاد
الايجاد فكما لا يجب تقديمه بالزمان بل بالذات كذا لا يجب تقديمه بالذات
لابلزامة وانما افسر في جواز التقديم الزمانية وعدمه لما ان القصد الى ايجاد
في ايجاد وجود المقصود في آخر الاستكمال عليه واما اذا كان في ايجاد فلا يجوز
تأخير المقصود عنه زمانا والالزام خلف المعلول عن علته التامة واما ان

العدم

العدم اذ ان ازل قبل مجوز زوالا وانما في موضع تامل والمتن الى
الموجب التقديم سواء كان مستندا اليه بالذات او بالواسطة قد تم باصله وانه في ذلك
ينبغي وجوب تميزه وتبديلاته في كل واحدة من تلك النكبة على اصل الحكيم واعتبر عليه
بان الواسطة يجوز ان يكون امر عدمها كعدم حادث مثلا ولا يجب انشاؤه لعدم
منتهى لذاته اذ تسلسل الاعداد المرتبة مما لم يتم على امتناعه شدة فضلا عن
ول ان يجيب عنه بان علة عدم الشئ هي عدم علة وجوده فاذا وجب انهاء علة عدم
العدم منتهى لذاته موسلي في ذلك الوجود فافضن التدبير في هذه الجملة
وعند معنى قولهم الحركة كونه ان تنفق القدم على ان الجوهر لا يوصف بالحركة الا عند
انقضاءه بالكون الاول في المكان الثاني واما يوصف بالسكون مالم يتصف بالكون الثاني
في المكان الاول فافضن ان الحركة مجموع كونين في اثنين في مكانين والسكون
مجموع كونين في اثنين في مكان واحد ويرد عليه ان يكون كون واحد موجود
لحركة فهو بعينه جزء للسكون فيكون الاول في المكان الثاني على ان المتكاملين
قد تنفوا على وجود النوع الاكوان اربعة في الوجود والحركة والسكون
على هذا القول عند من يقول ببقاء الاكوان والاكثر من علم انهما عبا رتانا عن
الكون الثاني ويرد عليه على القول ببقاء الاكوان ان يكون كون واحد موجود
فهو بعينه وفي مكان متوكون والاضلاف بينهما لا تضلاف بين النج والشباب

العدم اذ ان ازل قبل مجوز زوالا وانما في موضع تامل
الموجب التقديم سواء كان مستندا اليه بالذات او بالواسطة قد تم باصله وانه في ذلك
ينبغي وجوب تميزه وتبديلاته في كل واحدة من تلك النكبة على اصل الحكيم واعتبر عليه
بان الواسطة يجوز ان يكون امر عدمها كعدم حادث مثلا ولا يجب انشاؤه لعدم
منتهى لذاته اذ تسلسل الاعداد المرتبة مما لم يتم على امتناعه شدة فضلا عن
ول ان يجيب عنه بان علة عدم الشئ هي عدم علة وجوده فاذا وجب انهاء علة عدم
العدم منتهى لذاته موسلي في ذلك الوجود فافضن التدبير في هذه الجملة
وعند معنى قولهم الحركة كونه ان تنفق القدم على ان الجوهر لا يوصف بالحركة الا عند
انقضاءه بالكون الاول في المكان الثاني واما يوصف بالسكون مالم يتصف بالكون الثاني
في المكان الاول فافضن ان الحركة مجموع كونين في اثنين في مكانين والسكون
مجموع كونين في اثنين في مكان واحد ويرد عليه ان يكون كون واحد موجود
لحركة فهو بعينه جزء للسكون فيكون الاول في المكان الثاني على ان المتكاملين
قد تنفوا على وجود النوع الاكوان اربعة في الوجود والحركة والسكون
على هذا القول عند من يقول ببقاء الاكوان والاكثر من علم انهما عبا رتانا عن
الكون الثاني ويرد عليه على القول ببقاء الاكوان ان يكون كون واحد موجود
فهو بعينه وفي مكان متوكون والاضلاف بينهما لا تضلاف بين النج والشباب

۱۰

فلا وجود للمطلق الا ضمن الجوانب وفيه بحث لانه انما يتصور في جانب واحد من كل جهة واحدة
بمعنى انه لا بد من جهة واحدة يتصف بغيرها بالثبات والابدية بهذا المعنى بل افرق
الامر الى شيئين فاحد من الحركة كان مطلقا موصورا في الاشياء فكل حال في الابد فلا بد منه مستدل
بالطبيعي وينبغي ان يعلم انه لا ينفرد بالتحقيق بل كان قور مع الحكماء فيها قالوا ان حركات
لا تستند الى الجسم المتحرك اذا شره عارضا قطعا وذلك لان المستند في الحقيقة الى المختار في الحركات
والجواب ان القديم ما كان سابقا على كل حادث اذ المراد بالقديم ان يكون مسبوقا بالعدم وبالحال
فيه امتناع ما وقوله لان كل جسم قابل للحركة اي قبولا بالفعل وقوله بالضرورة
اي بالثبات بناء على ان الجسم مخفى في الشكل والعنصر والحركة بالفعل معلومة
في كل واحد منها بالمشاهدة وفيه منع او بقاء كل جسم قابل للحركة اي لا امتناع في حركته
اصلا اذ الاجسام متماثلة فيحوز ان ينتقل كل منهما الى غير الاخر وفيه ايضا
المنع بجماله وان يتبع عطف على حصوله الثالث ان الازل ليس عبارة
اه منه لقوله ما لا يتلو عن الحوادث لو ثبت في الازل لم يثبت الحوادث في الازل
ونخصه انه ان اراد به ثبوت الحوادث في الازل ثبوت الحوادث المعين فيه فظاهر
انه غير لازم مما ذكر اذ الازل اما عبارة عن عدم الاولية او عن استمرار الوجود
في ازمته موصوفاً ولان الاول بالنظر الى ازلية الحوادث الغير المتشابهة وانما
بالنظر الى ازلية كل واحد من الازل لا امتناع في ازلية الحوادث بالصفة الاولى فانه كما
يجوز ان يوجد بعد كل حادث حادث اما لانها لا كذا كذا ان يوجد قبل كل
حادث حادث كذا كذا والفرق بينهما محال لادلاله عليه وما ذكره من انه لا وجود للمطلق
الا في ضمن الجوانب قد وثقها فيسلم صدق ما نطرحه في الجوانب المتشابهة وانما
الغير المتشابهة فاستمرارها اذ لا ابد استمرار المطلق بالضرورة فيجب على
المجيب ان يثبت له جهة ابطال لانتفاء الجوانب اما بناء على ما ذكره الامام
الاراذلي من جريانه برهانه التطبيق في كل ما دخل تحت الوجود في الجملة ولو
على سبيل التعاقب او على ما نقول من ان كل واحد من تلك الحوادث كما كان

غير قدم والمطلق قدم
رق المبرراته الوجودية لكل
كل على تناهي الحركات برهان
شك الفلك ارادة وان القديم
الحركات الحادثة لمطلق الحركة
بالجاذبة ما يكون مسبوقا به
فلا يكون محل الحوادث كالفلك
فوزعهم قدما اذ يلزم من توارده
الموارث تغير التناهي كالمكان
عليه ان لا يوجد حالة السابعة
ممكنة مع الكل بل مقارنته دائما مع بعض
الحوادث وعدم ضلوه عنها
حال ما احواله والتميز
بين دوام المقارنة مع بعض
الافراد والسبق على فردية
صعيد التارخ

قال الشريفة
والا تزداد الاوتار
على الاوتار لان المكنون
يوجد القدر ولا الهمة
من اقامة بالبحر

لا يخفى ان هذا غلط فاضل فان مسبوقة كل واحد بالغير لا يقتضي مسبوقة المجموع بالغير اصلا فضلا عن كونه ضروريا
وهذا اذا كان المراد من المسبوقة بالزمان واما اذا كان المراد من المسبوقة بالزمان بالذات فقلنا
ان افتقار كل واحد يستلزم افتقار المجموع الى الغير وذلك الغير خارج عن جملة الحوادث وكل من لا يفتقر الى الغير
لان ذلك الغير يجوز ان يكون قديما سواء بالذات او بالزمان ويصدق عنه في كل ساعة او في كل شبر او في كل سنة
مثلا شيء من تلك الحوادث فمع كل من تلك الحوادث غير متناهية فاصف فانه ينفصل في مواضع كثيرة

مسبوقة بالغير لان جميعا بحيث لا يشترط شيئا منها مسبوقة بالغير ايضا بالضرورة
ثم اذ لا يكون لا يجوز ان يكون من جملة ما لا يلزم ان لا يكون ما فرضنا جميعا
كذلك بل يجب ان يكون خارجا عنها فيقطع به سلسلة الحوادث وهذا ان الله لا يلدن
وان افاد اتناهي الحوادث الابدية لكل لا يميز به ادا الموجود منها متناه ابد
بل نقول لا يمكن خروج جميعها الى الوجود بالفعل بحيث لا يبقى الا ما كان بان
بل كل مبلغ يوجد منها فيمكن ان يوجد بعده ما لا يتناهي والاصل ان وجود
ما لا يتناهي بالفعل اذ لا وابداحال الارباع لو كان كل جسم في حيز
يجري المعارض لا بطل قوله ان الجسم والجوهر لا يخلوا عن الكون في حيز
والله ابد في الحيز ثلثة اصد بالثلاثين ونحو ذلك كونه السواء وعلى هذا
يلزم ان يكون لكل جسم حيز بل لانه حاد والثاني للمتكلمين وهو ما ذكره
في الجواب والثالث لا فلا يكون ومن تبعه ان البعد الموجود في الجوهر المنطبق
على بعد الجسم الخالي فيه وعلى هذا بين الله بين كل جسم متجزئ التت والما لم يتعلق
بالله هب الثالث في سواه ولا مست اليه حاجة في الجواب لم ينو في
مواضعه الموهوم الذي يشغل الجسم فيه بالمفهوم اذ الما
مشغول بالمتكلم مطلق به حقيقة وفراغه اما ملوحي وحقنا وقدره
بالذي يشغل الجسم ليس للاصغر اذ فراغ لا يشغل لان فراغه ليس بمفهوم
بل هو وكشف عن ما بينه الحيز واشار الى ان يشغل الجسم اياه ونقوده

ربما كل من التدرج في هذا فان المراد من المفهوم ان لا يكون له وجود في الخارج وقيد الذي يشغل احتراز عن فراغ
الجسم في الامكان التي فيها جميع السموات والارضين ومثل ما رواه الاطال من القضاء الغير الشاخي بحسب المفهوم
مع قوله المتكلمين ولا يخفى ان يكون الجواب من الرابع على مذهب المشايخ وعلى مذهب الاشاعرة ايضا فان الحيز
المعنى بالكلية عند المشايخ والمكان عبارة عن السطح الباطن ووجه مطلق الحيز وعند الاشاعرة والبيان
هو البعد الموجود فلا يلزم عدم تناسل الاجسام على تقدير كونه كل جسم متجزئا محمد سريته

فانه يشغل الجسم الذي يشغل الجسم والافلاك هو اها مكان وانما هو من جسم لا يشغل الجسم بل هو
والمقصود دفع مذهب الخصم من ان المكان هو سطح لا تحقيق ماهية الحيز

29

ابصاره فيه معتبره مفهومة واقصر على شغل الجسم وان كان الحيز قد يشغل الجوهر
لان غرضه مجرد في الشبهة لا تحقيق ماهية الحيز ومبني الشبهة على كون الحيز عبارة
عن السطح ومبني وجود السطح على فني الجزء ضرورة امتناع تخرج اصد في
المتكلمين من غير مرجح لو قال اصد في الحيز او الخا وانه لكان لو وقف للمذهب
وانسب بالمتكلم كنهه في كلامه على ما صح عند المحررين من المتكلمين من قوة قول الله
ان الله الخا بمواضعه بالضرورة ووضوح ما ذهب اليه في ما المتكلمين
او شرطها من ان الحيز هو العلة او شرطها على اختلاف فيما بينهم انما لوان الواجب
الوجود اذ يربط ان هذا اللفظ وان كان وضعه بازا ذات الواجب الوجود
لكن لما كان امتياز ذلك الذات عندنا بوصف اللوئية صار قولنا الله بمنزلة
ان يقول الذات الموصوف باللوئية واللوئية على ما صرح به عبارة
عن وجوب الوجود والقدم الذات اعني عدم المسبوقة بالغير فصار قوله والحيز
للعالم مواضع في قوة ان يقال مواضع الواجب الوجود وقوله الذي يكون وجود
من ذاته ولا يحتاج الى شيء منه كاشفة لواجب الوجود وقوله اصلا ان لا ذواته
ولا صفاته ولا افعاله اذ الخا في شيء من ذلك لا غيره لا يكون واجب
الوجود ولا يصح مبدءا للعالم اذ لو كان جازا الوجود لتلبيح لمحرك
العالم في الله تعالى اعني الذات الواجب الوجود اذ لو لم يكن كذلك لكان
غيره لزم كونه من جملة العالم ويلزم محذوران ان احدهما ان ما هو من جملة

لا يصح محذره لما عرفت من انه يجمع اجزائه ممكن ومحدث فلو لم يجمع اجزائه
 محذرا لكان له كونه محذرا لنفسه انما والثاني ان العالم اسم يجمع ما يصح ان يجعل
 علامه على وجود مبداه به فكونه يجمع من حيث هو كونه مبداه خارج عنه
 وقريب من هذا ما يقال بل لا فرق بينهما الا في الاعتبار والعبارة ومن راعى
 انه الاول من مسلك المحذرون واثباته من مسلك الامكان فلم يثبت ان الشايع لم يحل
 كلام المتن على ظاهره بل رده الى مسلك الامكان كما نبتنا عليه لنرتب
سلسلة الممكنات لا حاجت الى علة اي احتاجت الاحاد الغير المتناهية باحدها
بحيث لا يشترط مناشئ من الاحاد فانه مجموع الاحاد بهذا المعنى موجود بوجود
جميع اجزائه ويمكن لكونه مركبا من الاحاد الممكنة ومغاير لكل من تلك الاحاد
 او الظاهر الجوهري وكل ممكن موجود فلا بد للاحاد من علة فانه قلنا مجموع مبداه
 المعنى لا يحتاج الى علة غير علة كل واحد من اجزائه اذ ليس فيه غير كل واحد من اجزائه
 والغرض ان لكل واحد من علة واخلت في السلسلة هي ما قبله قلت ليس
 الغرض بيان احتياج المجموع الى علة غير علة الاحاد بل ابطال كل واحد
 من تلك الاحاد معللا بما قبله من اجزاء العالم ليس كذلك اذ على ذلك التقدير
 لا يوجد شئ غير مجموع الممكنات التي هي علل باعتبار معلولا لا باعتبار ان
 كانت العلة الكلية في وجود جميع تلك العلولات يجمع تلك العلل لزم كون
 الشئ علة لنفسه وتوفا به لزم ما وبطلانا وان كانت بعضها منها لزم

كرد

من تلك الاجزاء واحد او اكثر فان تناهيا يستلزم قاضي احادها لان الطارئة في كل
 زمان متناه اشار الى جواب افر يدفع هذا الاحتمال ايضا قال وانما هي ما حوزة
 من حيث انها مضاف الى الزمان حوزة غير محقة في الوجود لا متناه تلك الزمان واذا
 اخذت دون ان النفس وهدا لم يكن مرتبة ولم تنفطن لهذه الدفعية ابطال الجواب
 الاول بايدانه ذلك الاحتمال وبني عليه ان برهان التطبيق جارية النفس الناطقة ككونها
 مرتبة باعتبار الازمنة والعجب انه لم يتعوض طال الجواب الثاني ولم يره ولا طيف
 وذلك لان معنى لا تتابع الاعداد ويريد ان كل مرتبة من مراتب الاعداد
 تحت الوجود بمعنى ان يتصرف بها شئ من الاشياء في متناهية البتة ومعنى لا تتابع
 الاعداد وان مرتبة متناه يتصور يمكن ان يصور فوقها اخرى وكذا جميع تعلقات
 علمه مع قدرته يستحيل وجودها الى الفعل والالزم انما هو ما قبل كل ما خرج الى الفعل
 منها فهو متناه وما يتبع بعد ذلك بالقوة فغير متناه فلا اشكال واعلم ان اول كلامه
 يدل على ان النقص انما هو بمراتب الممكنة لعدم ولا شدة عدم تباينها بالمعنى
 المشهور ومثل الجواب الذي انشده مع جواب التطبيق فيما لا نهاية معدومة
 والتطبيق فيما بينهما لا يمكن الا بالوجه الاول وقد عرفت ان القوة البشرية قاصرة
 عنه فلا تتناهيها لا يتناهى به بانه التطبيق ويرد عليه ان القوى العالية واقية تطبيقها
 فيرو الاشكال وكذا الحال في المقدورات التي هي ومعلوم ان قوة المقدور
 قد يطلق علما ما تعلق به القدرة بعلق الابدان وهو متناه البتة ولا كلام فيه

فله

وقد يظن على ما تعلقت به نوعا آخر من التعلق لا يترتب عليه وجود المقدور وهو غير متناه
 واما العلوم فالحيث انه غير متناه البتة واكثر من المقدور بالمعنى الثاني لانه يخص الممكن
 والعلوم بعد المتع فينقض برهان التطبيق بهما والثاني في الجواب ما عرفت اما قوله
 وذلك لان معنى لا تشابه الاعداد انه فهو في الحقيقة يستلزم لا طراد الدليل في صورة النقص
 ومنع الحكم عنها فهو لا يصلح جوابا عن ذلك النقص بل هو جواب عن النقص بالمراتب الموجودة
 من العدد بناء على ما يشر من ان مراتب العدد غير متناهية واما جعل لا تشابه معلوما ^{الشيء}
 بهذا المعنى فكما لا وجه له قطعاً لا حاجة اليه اصلاً فترد به ^{يعني} ان الصانع العالم
 واحداً قد عرفت ان قوله والحديث للعالم هو انه تعالى في قوة ان يتعال صانع العالم هو الذي
 الواجب الوجود فصار وصف بالوحدة في قوة وصف الواجب بما يعنى انه لا يتصور ان يكون
 مفهوم الواجب بين اثنين فاضمحل ما يتوهم من ان الله تعالى علم لذات المعبود بالحيث
 فلا معنى لجعل وحدته من المطالب العلمية وتحقيق ما ذكره من ان حقيقة التوحيد اعتقاد
 عدم الشريك في الالهية وخواصها واراد بالالهية على ما صرح به وجوب الوجود والقدم
 الذاتي بمعنى عدم المسبوقية بالغير وخواصها مثل تدبير العالم وخلق الاجسام واستحقاق
 العبادة والقدم الزماني مع القيام بنفسه لو امكن الاله ان يذاتان جامعان
 للالهية وخواصها فلا يرد ما يتوهم من ان الدعوى وحدة الواجب والدليل لا يتعد
 الاوحد الصانع لان كلا منهما امر ممكن اشارة الى ان الارادة كالقدرة لا تتعلق
 ان بالممكن ليس بتدور اذ لا تضاد بين الارادتين اى ليس بينهما امتناع لجواز

ارادة النفس

كون ذكر البعض على نفسه ولعلته اذ الكافة في الجميع كما في كل جزء من اجزائه
 ومن جهة ما نف وعلمه واذا بطل كونها نفس الجميع او بعضها تبين ان يكون خارجا
 عنها والموجود الخارج عن جميع المحركات واجب فثبت الواجب وينقطع به السلسلة
 او لا بد من ان يستند اليه شيء من احوال السلسلة واللا محالة ان علمه لا يكون ذاتا لها
 فينتهي به لا محالة في كماله ان هذا الدليل غير منتهى ^{الاول} ابطال السلسلة ان اراد
 ان يتم به الالهية على وجود الواجب مع ذهاب السلسلة الى ما لا يتناهى او مع
 ابطاله فيبطل ان كلامه اظهر لان ثبوت الواجب منافى لذكره وان اراد ابطاله
 ليس من مقدمات هذا الدليل وان كان لازماً متافراً عنه فذكره حق لا نزاع فيه
 انما النزاع في المعنى الاول ومن مشهور الاول انه برهان التطبيق للقدم
 في اثبات الواجب مسلماً الاول بيان ان الممكن سواء كان متناهي الافراد او غير
 متناهي لا يتم له الوجود بدون الواجب فوجود الممكن به على وجود الواجب
 البتة ويلزم من وجوده تناسل السلسلة من جانب العلم والبرهان الاول من هذا
 القبيل كما نبهت عليه الثاني بيان امتناع لا تشابه الموجودات الخارجية سواء
 كانت من جانب العلم او من جانب المعلوم فجعل ذكر مقدمه لاثبات الواجب ومن
 ذكر برهان التطبيق بينهما ^{الثاني} وهذا التطبيق انما يكون فيما دخل تحت
 الوجود ومن مأمور به من التطبيق بين الخلقين تصور على وجهين الاول انه لا
 بلاهة خصوصية كل واحد من الخلقين ويتوهم انطباق جبرتي بين كل اثنين

من احادها والتطبيق بهذا الوجه مع الموجود والمعدوم والمترتب والمجتمع والمنفصل
 لكن القوى البشرية قاصرة عنه فيما لا يتبين فلا يمكن الاستدلال بهذا على ما هو مستحق
 منها والناظر ان يلاحظ احاد الخلق على الاجمال ويلاحظ الانطباق فيما بين احادها
 كذلك وقد اطلقوا على ان التطبيق بهذا الوجه يمكن فيما بين الموجودات المترتبة المختلفة
 في الوجود وان لا يمكن في المعدومات الصرفة واقتضوا ان الموجودات الغير المحتملة
 المتكسرة انما انما هي في ذاتها لان احاد الخلق فيها قد انصفت بالوجود في الجملة
 فيكون ذلك الانطباق احادها بعضها ببعض في نفس الامر بخلاف المعدومات الصرفة
 فانه لا انطباق بين احادها لانها نفس الامر ولا يحسب فعلها وذهب الحكماء الى ان
 الاخرى المستفيدة من الامور المتعاقبة معدومة حقيقة فلا انطباق فيما بينها بحسب
 الامر وكذا الموجودات الغير المترتبة لا توصف بالتطابق ما لم يلاحظ خصوصياتها
 ولم يبين لكل واحد منها مرتبة معينة والافلاقي المطابقة فردتها لفرود
 افرولها حوزوا الشاهج الحكيم والنفوس الناطقة من جانب الماضي واعترض
 عليه بان النفوس الناطقة مرتبة بحسب صفاتها الزمنية حدوثها فيتم التطبيق فيه على
 الوجه الذي نمر عنه بهم واجاب عنه بعض المتعقبات بان احاد النفوس لا ترتب لها
 حسب ترتيب الازمنة او قد يكون ترتيبها في زمان وقد يكون زمان عن حدوث شيء
 منها فلا يحسن التطبيق فيما بين احادها باعتبار ترتيب اجزاء الزمان ولما كان للوقت
 ان يقول عن تطبيق بين احاد ترتيب اجزاء الزمان سواء كان الحادثة في كل واحد

